



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2013

قسم: علوم التسيير
ميدان: علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية

مذكرة بعنوان :

ربحية البنوك التجارية في ظل مخاطر نشاطها
دراسة حالة : القرض الشعبي الجزائري cpa

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص: " مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

بيرا نوال

إعداد الطلبة:

- سخري هداية
- بلغيث حليلة
- اعفاقي فراح

السنة الجامعية: 2012/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

اللهم يا معلم آدم علمني و يا مفسر سليمان فهمني و يا مؤتي لقمان الحكمة وفضل

الخطابة آتني الحكمة وفضل الخطابة.

وقال رسول الله (ص)

"إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والحمد لله الذي باسمه بدأنا وعليه توكلنا والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وعلى آله وصحبه وسلم.

فإن واجب الوفاء يلزمنا أن نتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام لأساتذتنا الفاضلة السيدة براز نوال لتفضلها بالإشراف على بحثنا هذا وتحملها عناء المتابعة المستمرة، ولما أبدته من ملاحظات وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير في انهاء بحثنا فجازاها الله خير الجزاء (من علمني حرفا حفظت له ودا)

كما نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل لما أبدوه من مساعدة كبيرة بمنحنا ما نحتاجه من معلومات وملاحظات قيمة نذكر منهم:

- الأستاذ: بوسالم أبو بكر.
- الأستاذ: مشري فريد.
- الأستاذ: ربيعي هشام.
- الأستاذ: واضح فواز

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من تقدم لنا مساعدة من قريب أو من بعيد.

فجازاهم الله سبحانه وتعالى عنا جميعا خير الجزاء.

إهداء

إلى

لا يطيب لي الليل إلا بشكرك ولا يطيب لي النهار إلا بطاعتك ولا يطيب لي اللطام إلا بذكرك ولا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك
ولا تطيب لي الجنة إلا ببرؤيتك فهكرا لك

إلى هادي الأمة و منيرة الظلمة إلى سيد المرسلين و خير الخلق أجمعين إلى النبي مصطفى الصادق الأمين
إلى عزي و شرفي إلى سلطان مملكتي إلى الروح التي فارقتني تاركة وراءها ذكريات الحب و الحنان إلى قدوتي و
رضاه جنتي إلى أبي رحمه الله عز الدين
إلى من أروضتني الحب و الحنان و سقنتني العطف و الأمان إلى من تحت قدميها روضة الجنان و أهدتني بقلبيها حنانا و
حبا لا مثيل له في الوجود أمي عريفة

إلى الحبيبة و الغالية إلى اصولي الطيبة إلى ينبوع الحنان أمي عالجة إلى اليد الطيبة و القلب الحنون جدتي
موني

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة إلى ورود حياتي أخواتي
أختي و قدوتي سمية و زوجها إبراهيم، محبوبتي رميسة، سر سعادتي نورة، القربة إلى قلبي هاجر
فراشتي الصغيرة مروة، إلى أختي إلى سندي و قدوتي أخي الكبير وليد و زوجته فضيلة
إلى هشام بلال هيثم أمين و سر بسمتي حبيب و أنيس.
إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي و شبابي إلى من كانوا لي نعم الأب و دواء حزني و سبب صبري إلى
عزي و افتخاري اعمامي

إلى قدوتي و افتخاري أبي الحبيب محمد إلى من أثرتني على نفسه و قدم لي الحب و الحنان عمي حكيم
إلى من حملت معه ذكريات طفولتي إلى الغالي و الحبيب عمي زهير، إلى زوجاتهم فتحة وردة و سعاد
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى عزي و افتخاري أخوالي عبد العزيز رمضان عنتر بلال و زوجاتهم
إلى توامي الثالث خالي عز الدين، إلى الأعز و الأقرب خالاتي و أزواجهم
إلى روحي جدايا الطاهرتان عاشور و لخضر.

إلى من تحلو بالأخاء و تميزو بالوفاء إلى ينابيع الصدق الصافي صديقتي حسينة نور أميرة رملة منى عقيلة عبلة، إلى
صديقتاي التين لم تفارقني طيلة الحياة الجامعية و جعلتا حزني فرحا و غربتي أجمل بيت أسكنه العزيرة فراح و محبوبتي
هداية

إلى صديقات عمري أميمة سمية أكرام
إلى كل من ساعدني زملائي و أخوتي عبدو يونس يحيى و زكرياء
إلى كل زملاء و زميلات الدراسة

حليمة

إهداء

إلى الله.....

لا يطيب لي الليل إلا بشكرك ولا يطيب لي النهار إلا بطاعتك ولا يطيب لي اللطائف إلا بذكرك ولا يطيب لي

الآخرة إلا بعفوك ولا يطيب لي الجنة إلا برويتك فشكرا لك

إلى من أستمد منها الدفء والحنان.....

إلى من ربطني على العفة والكرامة والشرف.....

إلى من غرسني في حب العلم منذ نعومة أظفري.....

إلى أمي حورية (أملي ومستقبلي)

إلى من منحني كل شيء..... ولم يأخذ مني شيء

إلى من رباني بحب العرق..... وماء العيون

إلى أبي محمد (قدوتي ومفخرتي)

إلى من خاطروني الألم والأمل.....

وقاسموني شظف العيش وقسوة الحياة.....

من أجل أن نصبح أبناء صالحين للدين والوطن.....

إلى اخوتي هشام وعمار وأخواتي عزيزة، جميلة، سميرة، فريدة، سهام، سلافه وإلى جدتي عائشة

و مريم و جدي صالح وإلى أجمال أطفال العالم قيس وأيوب (أولاد أختي)

إلى من قاسموني أفراحي وأتراجي وكانوا لي عوناً وسنداً في هذا البحر المتواضع صداية

وطيمة التي علمتني كيف أثق بنفسي وأسعى لتحقيق أحلامي.

إلى كل من ساهم في نجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد: بوجداد عمار، بوجداد محمد،

بوساوي علي، بلخيث زهير، بلخيث وردة، وسعد بخوش حسينة وشباط أحمد، وسودي زكرياء

فراح

إهداء

الهي
لك الحمد حتى ترضا و لك الحمد حتى الرضا و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد
الرضا

اهدي ثمرة سنين من التعب
إلى من كلفه الله الهيبة و الوقار..... إلى من علمني العطاء بدون انتصار..... إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد
طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد
أبي العزيز أطل الله عمرك

إلى ملاكي في الحياة..... إلى معنى الحب ومعنى الحنان و التفاني..... إلى سمة الحياة و
سر الوجود..... إلى من كان دعاءها سر نجاحي و الصدر الذي تغفو أحزاني و أمالي
إلى أغلي الحبايب

أمي الحبيبة أطل الله عمرك
إلى بسمتي و سعادتي..... إلى توأم روحي و صديقتي إلى أختي و محبوبتي
لميس وفقك الله

إلى سندي و دعمي..... إلى أخي الكبير لزهرة أتمنى لك التوفيق و السعادة
إلى روح البيت و بهجتها إلى قرة عيني..... إلى صغيري احمد حفظك الله
إلى جدتي العزيزتين و الغاليتين فتيحة و حورية أطل الله عمركما

إلى الأب الغالي جدي عثمان أطل الله عمرك
إلى الروح الطاهرة أبي و جدي رحمه الله

إلى عماتي حسيبة و آسيا و صونيا و الأخت المحبوبة خليصة
إلى خالاتي المحبوبتين سهيلة و منى

إلى أخوالي يزيد و ناصر إلى خالي الذي مد لي يد العون نسيم رعاك الله إلى الروح
الطاهرة خالي محمد اسكنه الله فسيح جناته

إلى من هي انطلاقة الماضي و عون الحاضر و سند المستقبل صديقتي و روحي عبلة
إلى الساكنات في قلبي أميرة و فراح إلى عائشة و ردة و حسينة
إلى من منح يد المساعدة و ساهم معي في ما واجهتنا من صعوبات و لو بكلمة عطرة

هداية

الفخر

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
مقدمة عامة	أ
مشكلة البحث	أ
فرضيات البحث	ب
أسباب ودوافع اختيار البحث	ب
أهداف و أهمية البحث	ب
المنهج المتبع	ب
صعوبات الدراسة	ج
خطة الدراسة	
الفصل الأول: ربحية البنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الربحية	3
المطلب الأول: مفهوم الربحية	3
المطلب الثاني: معايير قياس الربحية لدى البنوك التجارية	4
المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك التجارية	7
المطلب الرابع: تحليل الربحية	10
المبحث الثاني: أساسيات العائد	11
المطلب الأول: مفهوم العائد	11
المطلب الثاني: متوسط العائد	12
المطلب الثالث: أنواع العائد	13
المطلب الرابع: العلاقة بين العائد والمخاطرة	17
المبحث الثالث: سياسة توزيع الأرباح	19
المطلب الأول: مفهوم سياسة توزيع الأرباح	19
المطلب الثاني: نظرية سياسة توزيع الأرباح	20
المطلب الثالث: السياسات المعتمدة في توزيع الأرباح	21
المطلب الرابع: المؤثرات العملية على سياسة توزيع الأرباح	21
خلاصة	23
الفصل الثاني: مخاطر نشاط البنوك التجارية	

25	تمهيد
26	المبحث الأول: مفاهيم حول المخاطرة وتقنيات تحديدها
26	المطلب الأول: مفهوم المخاطرة وتصنيفها
30	المطلب الثاني: تقنيات التعامل مع المخاطرة
31	المطلب الثالث: أدوات تحديد المخاطر
32	المطلب الرابع: تقنيات تحديد المخاطر
34	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التجارية
34	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وخطواتها والعناصر الرئيسية بها
36	المطلب الثاني: المبدأ الأول: المبدأ الأول
38	المطلب الثالث: المبدأ الثاني: المبدأ الثاني
39	المطلب الرابع: المبدأ الثالث: المبدأ الثالث
40	المطلب الخامس: المبدأ الرابع: المبدأ الرابع
41	المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وبعض مؤشرات قياسها
41	المطلب الأول: المبدأ الأول: المبدأ الأول
43	المطلب الثاني: مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها
45	المطلب الثالث: مخاطر أسعار الفائدة ومؤشرات
46	المطلب الرابع: مخاطر أسعار الصرف ومؤشرات قياسها
49	المطلب الخامس: المبدأ الأول: المبدأ الأول
51	المطلب السادس: المبدأ الثاني: المبدأ الثاني
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري
53	المطلب الأول: المبدأ الأول: المبدأ الأول
54	المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري
54	المطلب الأول: المبدأ الأول: المبدأ الأول
58	المطلب الثاني: المبدأ الأول: المبدأ الأول
61	المطلب الثالث: المبدأ الأول: المبدأ الأول
63	المبحث الثاني: قياس مؤشرا الربحية على مستوى CPA وكالة شلغوم العيد
63	المطلب الأول: المبدأ الأول: المبدأ الأول
64	المطلب الثاني: المبدأ الأول: المبدأ الأول
66	المبحث الثالث: قياس مؤشرات الخطر على مستوى CPA وكالة شلغوم العيد
66	المطلب الأول: المبدأ الأول: المبدأ الأول
67	المطلب الثاني: المبدأ الأول: المبدأ الأول
67	المطلب الثالث: المبدأ الأول: المبدأ الأول

69	□□□□
71	خاتمة
	الملاحق
	قائمة المراجع

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	أنواع المخاطر المصرفية والمؤشرات المستخدمة في قياسها	49
02	تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري	55
03	موظفو البنك وأعدادهم	57
04	قياس العائد على الموجودات	63
05	قياس العائد على حقوق الملكية	65
06	قياس مخاطر رأسمال	66
07	قياس المخاطر الائتمانية	67
08	اختبار علاقة (ROE) بـ (c. risk)	67
09	اختبار علاقة (ROE) بـ (credit risk)	68
10	اختبار علاقة (ROA) بـ (c. risk)	68
11	اختبار علاقة (ROA) بـ (credit risk)	68
12	اختبار علاقة (risk, profitability)	68

فهرس الأشكال:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	العلاقة بين العائد والمخاطرة	18
02	تصنيف المخاطر الكلية	29
03	المخاطر المصرفية الرئيسية	48
04	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	56
05	الهيكل التنظيمي لمديرية النقابات	57
06	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري لوكالة شلغوم العيد	60

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية ،اذ أن تحقيق مثل هذه الارباح ،يمكنها من المحافظة على استمراريتها ، وبقائها وتدعيم مركزها المالي ، وزيادة حقوق ملكيتها و تعزيز ملائمتها وسيولتها مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار و الالتزامات التي تواجهها وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها و تعرضها للعسر المالي و التعثر مما قد يقضي إلى تصفيتها.

غير أن تعظيم الارباح في المصارف التجارية تقيده اعتبارات عديدة فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الأمثل للأموال وضمان حقوق المودعين وتجنب العديد من المخاطر ، تحد من قدرة المصرف التجاري على تعظيم الربح،ومن جهة أخرى و لكي يحقق المصرف الارباح الملائمة التي تزيد من قيمة ثروة حملة الأسهم فان عليه أن يوظف الاموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة ويعمل على تعظيم الايرادات و ترشيد النفقات الاقصى جد ممكن ولتحقيق ذلك تسعى للحصول على قدر ممكن من الودائع بأقل تكلفة ممكنة ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية ، واستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من الارباح ضمن درجة سيولة مقبولة ، و مخاطرة متدنية نسبيا و على النحو الذي سيؤدي الى زيادة القيمة العادلة لاسهم المصرف نفسه. والعلاقة التي تربط بين الأرباح من جهة و الأصول وحقوق المساهمين من جهة أخرى ، هي علاقة مباشرة ، اذ ان الهدف الاساسي هو تحقيق حجم مناسب من الاعمال يعود في النهاية بأرباح مرضية اذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات المماثلة لها .

ومن جانب اخر فان الربحية المحققة لا تساهم في ارضاء حملة الاسهم فحسب بل تعد مؤشرا هاما لكل من المودعين والدائنين و الساهمين الحاليين و المتقربين في المصرف ،فهي تحفز رجال الاعمال والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الاموال فيها .

وقد تتأثر هذه الربحية في المصارف التجارية بالعديد من العوامل سواء منها ما يتعلق بإدارة المصرف ن أو بأوضاعه المالية كحجم الموجودات وحقوق الملكية و معدلات السيولة واسعار الفائدةالخ

وتختلف الاهمية النسبية لحد و العوامل أومن حيث درجة وشدة تأثيرها على الارباح مما يستدعي دراسة هذه العوامل وتحديد أهميتها في التأثير على الارباح لكي يتم في ضوء ذلك دفع السياسات الملائمة و الكفيلة بتحسين الربحية و تفعيل النشاط المصرفي و المحافظة على السيولة والتدفقات النقدية.

اشكالية البحث:

كيف يمكن للبنوك التجارية تحقيق أعلى ربحية في ظل المخاطر التي تواجهها أثناء ممارسة نشاطها ؟

ومحاولة منا للإجابة على هذا السؤال . وجدنا أنفسنا أمام أسئلة فرعية يمكن إنجازها فيما يلي :

__ ماهي العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية ؟

__ ماهي المؤشرات التي تستخدم في قياس أداء البنوك التجارية ؟

— ماهي أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية ؟

__ ماهي العلاقة بين العائد و المخاطرة؟

فرضيات البحث :

—هناك العديد من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية يجب الامام بها .

__هناك عدة مؤشرات لقياس اداء البنوك أهمها العائد على الاستثمار.

من أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية :مخاطر السيولة ،المخاطر الائتمانيةالخ

QUESTION

أسباب و دوافع اختيار هذا البحث:

يعتبر موضوع الربحية في البنوك التجارية من المواضيع الهامة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني لذلك □□□□□□
يكون موضوع بحثنا حول ربحية البنوك التجارية في ظل مخاطر نشاطها خاصة وأنه لم يسبق لاحد التطرق لهذا الموضوع فأردنا التمييز خلال حديثنا عن هذا الاخير.

هدف وأهمية البحث :

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة و المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية لتعزيز هذه الربحية مما يخفف مصادر اطمئنان للمستثمر و موضع ثقة الجهات الرسمية و تعزيز البيئة الاستثمارية و الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية و تحسين ربحيتها لمواجهة التحديات التي تؤدي الى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحيتها

إطار الدراسة:

كما يمكن اعتباره أحد البنوك التي تسعى بجهد للممارسة نشاطه بهدف تحقيق أكبر ربح

المنهج المتبع:

من خلال الموضوع المختار ومن أجل الوصول الى احابة واضحة عن الاشكالية المطروحة واثبات أو نفي الفرضيات المقترحة تتبع المنهج الوصفي في الجانِب النظري من تعاريف وغيرها والمنهج التحليلي لتحليل الجداول والمؤشرات و استخدام المنهج الاستقرائي في الاندماج إلى **الدراسة** **الوصفية** **الاستقرائية**.

صعوبات البحث :

تداخل المعلومات و قلة المراجع في مكتبة الجامعة.

_____.

_____.

_____.

خطة البحث:

البنوك التجارية قدر كاف لهذا الموضوع يناسب أهميته تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تناول الفصل الاول :ربحية البنوك التجارية "من خلال مفهوم الربحية - إلى جانب المتغيرات المؤثرة عليها.

أما الفصل الثاني :مخاطر نشاط البنوك التجارية " إلى جانب المتغيرات المؤثرة عليها. تقنيات التعامل معها و توصلنا الى كيفية ادارة هذه البنوك لها .

البنوك التجارية :دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وقد تمت محاولة تشخيص وقائع الربحية في البنك في محل الدراسة مع محاولة اسقاط النتائج على البنوك التجارية.

المفصل الأول

تمهيد:

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيس لكل من المساهمين المودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين الزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين و المقرضين الدائنين للمصرف، وهو كذلك الهدف الذي نصبوا إليه إدارة المصرف لكونه مؤشرا هامًا لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابة بما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله ومن خلال هذا الفصل سنحاول تقديم صورة واضحة عن الربحية في البنوك التجارية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الربحية.
- المبحث الثاني: أساسيات العائد.
- المبحث الثالث: سياسة توزيع الأرباح.

المبحث الأول: ماهية الربحية

إن تحقيق المصرف التجاري للربحية يحفز رجال العمال والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الموال فيها، أما أن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع في الخدمات المصرفية، وهي كذلك مؤشرا لأداء المصرف التجاري فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصرف التجاري¹.

المطلب الأول: مفهوم الربحية

تمثل الربحية هدف أساسي لجميع المنظمات وضروري لبقائها وهو هدف لكل مستثمر فضلا عن كونه مؤشرا يهتم به الدائنون و أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة أو يمكن تعريفها فيما يلي:

1) الربحية عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، و الربحية تعتبر هدفاً للمنشأة وبمقياس للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات واما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها علما بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية².

2) ونعني الربحية أيضا بأنها الفوائد على الودائع³.

□ □ □ □ لذا للربحية مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي.

በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ : በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ : በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ በጥንቃቄ ሲገመገሙ

P=tr-tc

حيث أن:

P: تمثل الربح المحاسبي

$$[\mathbf{A}]_{\mathbf{B}} = [\mathbf{A}]_{\mathbf{B}'} \mathbf{C}$$

.□□□□ □□□□□□ □□ :Tc

(3) ومن الناحية الاقتصادية تمثل الربحية الزيادة في الثروة والتي تضمنت زيادة الإيرادات **explicit** (مباشرة) والنفقات (غير مباشرة) **GOSTS** (مباشرة).

1 محمد سويلم: *البيانات الشخصية*، 1998، ص 90-91.

2 □□□ □□□: مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الطبعة 1 □ 1989 □ □ 42.

³ منير إبراهيم هندی: إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي، الأردن، الطبعة 3 □ 2010 □ 12.

وهذا لين الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية (غير الظاهرة) ويمكن التعبير عن الربح

حيث أن:

P : الربح الاقتصادي

Tr : الإيراد

Tc : التكاليف

cn : التكاليف

$$P = tr - (tc + cn)$$

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

1- **قرار الاستثمار:** وهو مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف

أنواع موجوداتها ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع

الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الربح

2- **قرار التمويل:** وهو المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف

لتمويل الاستثمار في موجوداتها وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (التمويل) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن².

ويمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من تحقيق الربح وبالتالي إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

المطلب الثاني: معايير قياس الربحية لدى المصارف التجارية:

إدارة البنك إلى تحقيق الربحية ومن الطبيعي أن الربحية يمكن تحقيقها من خلال استخدام المعايير التالية:

1- القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

ويستند هذا الميار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي تساهم في تحقيقه.

تُعرف القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه أو هي قدرة

المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هي عبارة عن نسبة ربح

¹ علاء فرحان طالب وفاضل راضي الغزالي: إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1، 2009، ص 114.

² ص 42.

إلى موجودات المؤسسة¹، وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المحققة بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة بين الإيراد والمصاريف. المقارنات مع عوائد الفترات الخرى، وكذلك المؤسسات الأخرى كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، لتتبع المؤسسة في التشغيل للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب.

والمصروفات والإيرادات الأخرى لذلك يمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والمصاريف الأخرى بما يلي :

* يجب أمور لا سيطرة للإدارة عليها لا سيما أن الضرائب تتأثر بالشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة العمل.

* المصروفات والإيرادات الأخرى المتكررة منها خاصة لا تنتج عادة من النشاط الأساسي لذا لا يجوز اعتبارها ضمن مفهوم الربحية العادية.

ويتم احتساب القوة الإيرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول كما يلي:

$$\text{القوة الإيرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي إجمالي الأصول}}{\text{صافي إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي إجمالي الأصول}} \times 2$$

الربحية العادية = صافي ربح العمليات / إجمالي الأصول

1-1 الدخل من إجمالي الفوائد / متوسط الموجودات:

تقيس هذه النسبة العائد من مصدر الدخل الأساسي للمصرف فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والأرصدة المدفوعة للمؤسسة. وهذه الموجودات.

المتوسط = (الموجودات في أول المدة + الموجودات في آخر المدة / 2).

¹ صافي ربح العمليات = صافي ربح العمليات - مصروفات العمليات

² صافي ربح العمليات = صافي ربح العمليات - مصروفات العمليات

2-1 الدخل من صافي الفوائد / متوسط الموجودات):

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة والموجودة.

3-1 صافي الربح / متوسط الموجودات):

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف لموجوداته ومطلوباته حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائده وعمولات مقبوضة وإيرادات الاستثمارات بشكل أساسي والنفقات من فوائد مدفوعة.

2- العائد على حقوق الملكية (ROE)

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لأموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر ، وهو يستند إلى

$$ROE = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة:

- **حقوق الملكية:** هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح الغير موزعة، وكذلك هذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروح منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
- **صافي الدخل:** صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات من فوائده وعمولات مقبوضة وإيرادات الاستثمارات بشكل أساسي والنفقات من فوائد مدفوعة.

الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

وتستخدم المؤسسة الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (التي تستخدمها المؤسسة) وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (التي تستخدمها المؤسسة).

3_ نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

¹ التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، م. د. محمد عبد الله، 1998، 394.

3-1 صافي الهامش من الفوائد/الموجودات المنتجة للفوائد:

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد.

3-2 صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى/متوسط الموجودات:

وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية فهي تحسب من خلال قسمة (الإيرادات التشغيلية الأخرى) على متوسط الموجودات.

3-3 صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية/متوسط الموجودات:

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق عائد قبل العمليات الاستثنائية من مجموع الموجودات المنتجة للإيرادات ولا تشمل العمليات الغير العادية (العمليات غير العادية) أو تجهيزات... الخ إلى مجموع الموجودات المنتجة للإيرادات ولا تشمل العمليات الغير العادية (العمليات غير العادية) أو تجهيزات... الخ وتختلف هذه السنة بالتالي عن نسبة عائد الموجودات بكونها لا تلحظ فيها الأرباح أو الخسائر الاستثنائية.

صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر من العملية الاستثنائية مقسومة على متوسط الموجودات¹.

المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك التجارية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها وهذه العوامل هي:

1- العوامل الخارجية:

1-1 الظروف الاقتصادية والسياسية:

تأثرت ربحية المصارف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، وهناك العديد منها.

التي لا اقتصاد أي دولة كالاقتصادات التي استهدفت المصارف نفسها أو تعطل عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف المختلفة أو وفق نقل الأموال السائلة بين المدن وصعوبة وصول موظفي البنوك إلى أماكن عملهم بسبب الحروب.

2-1 التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

¹ المصدر: بنك الكويت الوطني، ص 395.

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على الربحية المصرفية. والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين المر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

3-1 السياسة النقدية: حيث تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات

المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير على ربحية المصارف. حيث تلعب السياسة، سواء كانت أدوات الرقابة الكمية و النوعية أو الرقابة المباشرة، سيخدمها البنك المركزي بهدف تحقيق التوازن المصرفي، وبالتالي أحكام سيطرته على عرض النقد من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وتختلف إجراءات الرقابة المصرفية من حيث أنها إجراءات تقييدية أو إجراءات تحفيزية. ففي حالة الرقابة التقييدية، فإن البنك المركزي يهدف إلى تقليل العرض النقدي في البلاد إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار...

4-1 المنافسة:

حيث تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرابها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

5-1 الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:

إن الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي تؤثر على ربحية المصارف التجارية، فمن الملاحظ أن قوة ومتانة الجهاز المصرفي وتوفير القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها مما قد ينعكس بدوره على ربحية المصارف.

من ناحية أخرى، فإن الوعي المصرفي يؤثر على ربحية المصارف التجارية، فمن الملاحظ أن قوة ومتانة الجهاز المصرفي وتوفير القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها مما قد ينعكس بدوره على ربحية المصارف.

2- العوامل الداخلية:

1-2 إدارة المصرف:

¹ باسل جبر حسن أبو زعيتر: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة القدس، 1998-99.

حيث تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطرة وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وفدورها على التخطيط والتنظيم والتوجيه الرقابة.

المصارف التجارية إدارة هيكلها المالي بشقيه (المستثمر - الممول) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيراداتها، ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها.

2-2 حجم المصرف:

يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية فكبر حجم المصرف (المستثمر - الممول) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ربحيتها.

2-3 عمر المصرف:

إن زيادة عمر المصرف تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة المستثمرين والجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعمله وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية هذا بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات اللاحقة.

2-4 هيكل الودائع:

المصارف التجارية على جذب وودائع التوفير لأجل، وذلك لأجل هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما أن تكلفة الودائع تؤثر أيضا على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

المطلب الرابع: تحليل الربحية.

¹ باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سابق، ص 101-105.

² حمزة الزبيدي: المصارف التجارية، الطبعة الأولى 2002، ص 106-107.

يعتبر موضوع تحليل الربحية من المواضيع الهامة في الإدارة المالية للبنوك التجارية بشكل عام وفي موضوع الاستثمار بشكل خاص وهو في جوهره دراسة ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ و العلاقة بين هذه البيانات للحصول على تغييرات لنتائج البيانات المالية ومحاولة التنبؤ بالنتائج المستقبلية والتعرف على نواحي الضعف ونواحي القوة في المنشأة ومن خلال هذا التحليل نتوصل إلى تحديد الوظائف الاقتصادية للربحية.

❖ الوظيفة الاقتصادية للربحية:

إن البنوك يجب أن تهدف إلى تحقيق الأرباح، فالأرباح لها وظائف اقتصادية لا يمكن إغفالها.

- 1- تعتبر الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البندل حتى تستطيع البقاء في دنيا الالام والاعوجاج.

- 1-1 مخاطر السرقة والاختلاس: هذه المخاطر موجودة في أي منشأة طالما فيها أشخاص يعملون تحت ضغوط مالية واجتماعية وأخلاقية ووجود أنظمة للضبط الداخلي والمراجعة الداخلية والتأمين ضد السرقة، وغيرها.
- 1-2 مخاطر مفاجئة: مثل تحطيم غير متوقع للسجلات والأرشيف وحتى في حالة الاحتفاظ بالسجلات المزدوجة في أماكن أخرى أمنية فإن بعض هذه المخاطر لا يمكن في الواقع توقعها.
- 2- إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك عن طريق ثلاث وجوه:

- 2-1 إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي .
- 2-2 إقرار الأرباح في حسابات الشركة على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله اذ كان مسموح به قانونا.
- 2-3 إعطاء المساهم عائدا مقبولا على رأس ماله يزيد ثقته في البنك الذي يساهم فيه.
- 3- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة يمكن القول بأنه كلما زادت الأرباح دل ذلك على فاعلية المجهودات،
- ولذلك في تحقيق البنك لأرباح معقولة يزيد من ثقة ليس فقط أصحاب رؤوس الأموال وإنما أرباح الودائع وه أمر بالغ الأهمية ولا سيما في البنوك التجارية التي تعتمد على الودائع كمصدر رئيسي لأموالها¹.

❖ طرق تحليل الربحية:

هناك مجالات عديدة يتضمنها برنامج تحليل الربحية وهذا المر يتحدد طبقا للجهة التي تريد إجراء هذا البرنامج، فهناك جهات داخلية وأخرى خارجية ولكل جهة هدفها الخاص بها، وبصورة عامة يتضمن برنامج تحليل الربحية الخطوات التالية:

- 1- تحديد الهدف من التحليل: □□□ □□□. ف التحليل يتم تحديد الخطوات التالية اللاحقة، و المقصود بهدف التحليل هو □□□□ :

- 1-1 موضوع التحليل:** ما هو موضوع التحليل؟ هل هو تحليل ربحية الأصول مثلاً أم ربحية السهم... الخ.
- 2-1 أغراض التحليل:** ☐ تقييم الأداء ☐ تحديد نقاط القوة والضعف ☐ اتخاذ القرارات الاستثمارية ☐ الكشف عن المخاطر ☐ توفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين
- يختلف باختلاف الجهة التي تقوم به.

١ محمد سعيد سلطان: *البيانات الديموغرافية والبيانات الاقتصادية في اليمن*، ٢٠٠٥، ص ٤٦٥-٤٦٨.

2- اختيار أساليب وأدوات التحليل:

عملية اختيار أساليب وأدوات التحليل تعتمد على المحلل المالي، وعملية اختياره لأساليب والأدوات التي يعتقد أنها ستوصله إلى

الإحصائية أو جميع هذه الطرق معاً.

3- تحديد منهج التحليل:

[illegible]

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ربحية المصارف التجارية والمؤسسات التي تستخدم في قياسها وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة

سواء كانت سلبيًا أو إيجابيًا.

المبحث الثاني: أساسيات العائد.

توجه إدارة المصرف التجاري جهدا كبيرا تعظيم ثروة الملاك، عن كطريق تحقيق أرباح ملائم ¹ تحقيقه من خلال الاستثمار في استثمارات بديلة تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح يقوم بتوجيه موارده المالية نحو الاستثمارات المدرة للدخل ².

المطلب الأول: مفهوم العائد

- يتناول هذا المبحث مفهوم العائد وذلك باعتباره هدف كل مستثمر فضلا عن كونه أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام

*هو صافي الأرباح الموزعة على المساهمين بعد خصم الضرائب والاحتياطات. والقيمة العائدة بشكل مبالغ مطلقة ولكن الذي يعول في كون

* □□□□ □□□□ □□□□: ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحية في الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها في عملية العملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكداً، نظراً لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسارة وتغيير السياسة الحكومية وتغيير أسعار الفائدة...الخ تبقى تنبؤات المستثمر معرضة □□□□ □□ □□□□

4 □□□□.

¹ □□□□ □□□□ : المنهج الحديث للتحليل المالي أساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2010-
2011 □□ 80.

² طارق حماد عبد العال: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك الإسلامية، 1999، ص 5.

³ محمد علم العامري: (الطبعة الأولى: 2008) □ 413.

⁴ هيام ولد، وحميد بن حسن: العواما المؤثرة علم، ربحية المصارف التجارية في الأردن، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد 16، 2004، ص 2.

* **القيمة المضافة (brealy, moyors)** (القيمة الناجمة عن استخدام الشيء كما هو الحال في القيمة الناجمة عن في الاستثمارات ويعبر عنها عادة كنسبة مئوية إلى المبالغ المستثمرة $\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{المبلغ المستثمر}}$ خلال فترة زمنية محددة¹.

القيمة المضافة = القيمة الناجمة عن استخدام الشيء - القيمة الأصلية للشيء

1- توزيعات الأرباح:

- إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقاً من أموال ملكية مثل: الأسهم فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم، لذلك فهو من مالكيها وحقوقه من حقوق المساهمين.

2- الفوائد interests:

- إذا كنت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل: السندات، فحامل السند مقرض للشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها من الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات).

3- الأرباح الرأسمالية capital gains:

- تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع أن يبيعه بمبلغ يزيد عن المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي².

المطلب الثاني: متوسط العائد.

سنتناول في هذا المطلب مفهومي كل من متوسط العائد الجبري ومتوسط العائد الهندسي وسنحاول استنتاج العلاقة بينهما.

1- متوسط العائد الجبري (Arithmetic Average).

ويقصد به العائد المحقق المتوسط السنوات والعائد المتحقق لفترات متعددة وعليه فإن متوسط العائد الجبري يمثل إجابة للسؤال التالي (ما هو متوسط العائد السنوي ولمدة زمنية محددة) يحسب متوسط العائد الجبري على وفق الصيغة الآتية:

$$AAR = \frac{\sum R}{N}$$

إذ أن:

$$AAR = \text{متوسط العائد الجبري}$$

$$R = \text{العائد السنوي}$$

$$N = \text{السنوات أو الفترات}$$

¹ **القيمة المضافة (brealy, moyors)** (القيمة الناجمة عن استخدام الشيء كما هو الحال في القيمة الناجمة عن في الاستثمارات ويعبر عنها عادة كنسبة مئوية إلى المبالغ المستثمرة خلال فترة زمنية محددة¹.

² **القيمة المضافة (brealy, moyors)** (القيمة الناجمة عن استخدام الشيء كما هو الحال في القيمة الناجمة عن في الاستثمارات ويعبر عنها عادة كنسبة مئوية إلى المبالغ المستثمرة خلال فترة زمنية محددة².

2- متوسط العائد الهندسي (Geometric Average):

ويقصد به متوسط العائد المركب والمتحقق لكل سنة ولفترات أو سنوات متعددة وعليه فإن المتوسط الهندسي GAR يقيس ما هو متوسط العائد السنوي المركب ولفترات أو سنوات متعددة؟ لذا يحسب متوسط العائد الهندسي على وفق:

$$GAR = [(1+R_1)(1+R_2)(1+R_3)...(1+R_n)]^{1/n} - 1$$

العلاقة بين متوسط العائد الجبري والهندسي :

تبين من حساب متوسط العائد بموجب الطريقة الجبرية والهندسية مقدار الفروقات في متوسط العائد وهذه الفروقات سببها يعود إلى طبيعة تركيب العائد بموجب الطريقة الهندسية.

إن اعتماد الطريقة المتناسبة يعتمد بالدرجة الأساسية بالتنبؤات المستقبلية وتشكل هذه التنبؤات أهمية لدى المحللين والمخططين إذ أن اعتماد المتوسط الجبري من المحتمل أن يؤدي إلى تقديرات مرتفعة بالنسبة لفترات أطول في حين المتوسط الهندسي يقيس متوسط العائد لفترة من السنوات يرمز لها T وهي أول من الفترة N بـ N. T. blume لغرض التنبؤ بمتوسط العائد لفترة من السنوات يرمز لها T وهي أول من الفترة N بـ N. T. blume لغرض التنبؤ بمتوسط العائد لفترة من السنوات يرمز لها T وهي أول من الفترة N بـ N. T. blume

$$R_t = \frac{t-1}{n-1} \times GAR + \frac{n-t}{n-1} \times AAR$$

RT التنبؤ بمتوسط العائد لفترة التنبؤ N.T. (الفترة الكلية)¹.

المطلب الثالث: أنواع العائد.

- تعد دراسة العائد من أهم النفقات المسيرة إلى الحصول على أرباح صافية لذلك يمكن تقسيمه إلى :
الرأسمالي وأنواع عوائد الاستثمار وستتطرق إليها فيما يلي:

1- مقسوم الأرباح الدوري:

وهو ذلك الجزء من صافي الدخل الذي يقرر توزيعه على المساهمين الذي يعبر عن الأرباح الإضافية ويمثل باستمرار في دفع أرباحها موزعة وبمعدل ثابت بغض النظر عن حجم الأرباح المحققة ويتميز أسلوب الانتظار في توزيع الأرباح المتقلبة تسمح لمعدل المقسوم بالتقلب تبعاً لتغير أرباح المنظمة وهذا ما قد ينسجم مع هدف التأمين الاستقرارية في تقسيم الأرباح والاستفادة من الانعكاسات الإيجابية على التدفقات النقدية الدورية التي تقرر

¹ المصدر: بنك الكويت الوطني، الكويت، 2009، ص 90.

على حملة الأسهم العادية وفق ربحيتها وسيولتها $\frac{\text{الربحية}}{\text{السيولة}}$ توزيعها على جملة الأسهم العادية وفق ربحيتها وسيولتها، حيث تعلن إدارة المنظمة بأنها ستدفع جزءاً من أرباحها على شكل مقسوم أرباح نقدي وكل المساهم يحصل على $\frac{\text{الربحية}}{\text{السيولة}}$ أما المقسوم يرتبط بشكل كبير بالأرباح النقدية حيث تعد $\frac{\text{الربحية}}{\text{السيولة}}$ و المتراكم غير موزع من الأرباح $\frac{\text{الربحية}}{\text{السيولة}}$ المتحققة توزع من قبل إدارة المنظمة للمساهمين وتخضع نسبة الأرباح الموزعة إلى السياسة التي تعتمدها إدارة المنظمة في توزيع الأرباح، أنتشر سياسة مقسوم الأرباح إلى أنه عملية مبادلة بين احتجاز الأرباح أو توزيعها بشكل مقسوم أرباح نقدي¹.

2- أنواع عوائد الاستثمار: (kinds of investment returns)

ومعدل العائد الاستثمار في الأسهم العادية يكون على ثلاثة أنواع كالاتي:

1-2 معدل العائد المحقق (الفعلي) (realized rate of return):

بأنه العائد الذي يحصل عليه المستثمر بصورة فعلية والذي يكون عادة مختلفاً عن العائد المتوقع².

$$3 \quad \frac{\text{التغيرات في القيمة السوقية للسهم} + \text{الدفعات النقدية}}{\text{القيمة السوقية للسهم في البداية}} = \text{معدل العائد المحقق}$$

2-2 معدل العائد المتوقع: expected rate of return

ويعرف بأنه العائد على الاستثمار الذي يتوقع فيه المستثمر الحصول عليه وباستطاعة المستثمرين تغيير معدلهم المتوقع $\frac{\text{الربحية}}{\text{السيولة}}$ بواسطة تغيير النسب المستثمرة في الأوراق المالية⁴.

وبحسب وهذا المعدل وفق العلاقة الآتية:

$$5 \quad \frac{\text{التغيرات في القيمة السوقية للسهم} + \text{الدفعات النقدية}}{\text{القيمة السوقية للسهم في البداية}} = \text{معدل العائد المتوقع}$$

- أو هو ذلك العائد الذي يتوقع المستثمرون في السوق، وأن هذا العائد يعتمد على المعلومات التي يمتلكها المستثمرون⁶.
- وكذلك يعرف بأنه المتوسط لكل النتائج والذي يتم الحصول عليه بضرب كل نتيجة موزونة باحتمال حدوثها وبحسب وفق $\frac{\text{الربحية}}{\text{السيولة}}$:

¹ طالب وفاضل راضي الغزالي، مرجع سابق 117.

² Weston j gred basely, Scott of Brigham of Eugene essenliails of managerial finance mthied the Dryden press 1996.p (195).

³ Rao.ksremeshfinancialmangement and 2 rd mac miltonpub.1992p(296).

⁴ Howells peter, Bain Keith (funaail markets and institution) 3thed prentice hall 2000.p (95).

⁵ Rao.ks remesh,p289.

⁶ Ross, stephen « finacialtals of couporate financial 4thed Irwin me. Graw-hill.1998p374.

$$E(R) = \sum_{i=1}^m R_i P_i$$

إذ أن:

$$E(R) = \text{القيمة المتوقعة}$$

$$R_i = \text{العائد من الفترة}$$

$$P_i = \text{الاحتمال}$$

$$M = \text{عدد السنوات}$$

3-2 معدل العائد المطلوب required rate of return:

- R_j : أدنى معدل عائد الاستثمار يطلبه المستثمرون لتعويضهم عن تحمل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك المالي للمستقبل.²

$$R_j = R_f + (R_m - R_f) b_i$$

$$R_j = \text{معدل العائد المطلوب}$$

$$R_f = \text{معدل العائد الخالي من المخاطر}$$

$$R_m = \text{متوسط معدل عائد محفظة السوق}$$

$$b_i = \text{معامل بيتا}$$

$$I = (1, 2, 3, \dots, n)$$

- إن متوسط معدل العائد المطلوب للسندات يكون مختلفا عن متوسط معدل العائد المطلوب للأسهم الممتازة، وكلاهما يختلفان عن معدل العائد الخالي من المخاطر.

- معرفة معدلات العائد المطلوب، وقد تتغير عبر الزمن، فمثلا تتغير هذه المعدلات كلما تغيرت توقعات المستثمرين لأن علاوة التضخم تعتبر جزءا أو مكونا من معدل العائد المخاطرة الحرة، والذي يشكل في المقابل معدل العائد المطلوب، وأن هذا المستوى يتغير أيضا كلما تغيرت المخاطر، وأن المستثمر غير متفائل سوف يزيد من علاوة المخاطرة والعائد المتوقع، بينما المستثمر المتفائل سوف يعمل على تخفيضها. وان معدل العائد المطلوب لأي استثمار يمكن أن تعبر عنه بالمعادلة الآتية:⁴

$$\text{معدل العائد المطلوب} = \text{معدل المخاطرة الحرة} + \text{علاوة المخاطرة}$$

¹ Ross, stephen p 325.

² حسني فلاح ومؤيد الدوري، 178.

³ Brighaneugenef.phlindtmicheal.financiolmangemen theory and practiarr Donnelly Willard 11thedition 2005.

⁴ السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2005 30.

- إلى جانب هذه التقسيمات هناك نوعان من العائد اللذان يهتمان المستثمر والمالك معا وهما:

1- العائد على الموجودات (ROA) return on assets:

- تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح خلال الاستثمار في
- البنك. هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمقياس الصناعة ، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة¹:

$$\text{صافي صافي الربح} \div \text{إجمالي الأصول} = (\text{ROA})$$

2- العائد على حق الملكية (ROE) relurm on equity:

- هو الذي يدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح أي أن
- المؤشر بين ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل المالكين حيث انه كلما ارتفع المعدل كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق أكبر عائد.

يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة²:

$$\text{صافي صافي الربح} \div \text{إجمالي حقوق الملكية} = (\text{ROE})$$

المكونات هذه المعادلة.

- **حق الملكية:** هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية و الاختيارية وكذلك الأرباح غير موزعة وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروح منها جميع الالتزامات.
- **صافي الربح:** صافي الربح هو صافي الدخل بعد خصم مصروفات الضرائب و صافي الدخل هو صافي الربح³.

المطلب الرابع: العلاقة بين العائد والمخاطرة.

¹Michael c, ehrhardt, p 454.

²Bodie,zvialexikane, alan, vorcuse, investments hthedmc,crawhill 2001.

³Bodie,zvialexikane, alan, vorcuse, investments hthedmc,crawhill 2001.

تعتبر العلاقة بين العائد والمخاطرة ذات أهمية خاصة عند تحديد تشكيلة الاستثمار في الأوراق المالية، فإذا أرادت الإدارة أن

ويجب أن تتخذ قرارات الإدارة بالنسبة للعائد ومخاطر الاستثمار في ورقة معينة على عائد ومخاطرة باقي تشكيلة الاستثمار.

عنصر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية بمعنى انه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على استثمارات

توجب تحمل مخاطرة أعلى والعكس صحيح، ومن جانب آخر توجد علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد الزمني الاستثمار

فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها الاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق

التدفقات النقدية التي توفرها الاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها

الاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها الاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق

- 1- سند صادر عن شركة مساهمة عامة.
- 2- سند صادر عن شركة مساهمة عامة.
- 3- سهم عادي لشركة مساهمة عامة.¹

وفي مثل هذه الحالة يتعرض المستثمر في هذه الأداة لدراجات مختلفة من المخاطرة يرتبط مستوى كل منها

يتوقعه من كل أداة من أدوات الاستثمار الثلاث كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ حناوي صالح عبد السلام: التدفقات النقدية في الشركات، الطبعة الأولى 2000، ص 57.



- ### المبحث الثالث: سياسة توزيع الأرباح.

- إن الشركات الناجحة تحقق الأرباح، فحصيله هذه الأرباح إما أن يتم إعادة استثمارها في الشركة في أصولها المادية أو يتم استخدامها لتسديد الديون أو يتم توزيعها على المساهمين.

58 ¹مطر محمد :

المطلب الأول: مفهوم سياسة توزيع الأرباح.

المجموع من النظريات ترى بان عملية توزيع الأرباح لا بد منه للشركات لأنها

- سياسة توزيع الأرباح تعتبر من أهم السياسات التي تؤثر على السياسة التمويلية إضافة إلى انعكاسها على العلاقة مع المالكين والمساهمين وعلى قيمة السهم في السوق وتقوم هذه الأخيرة على مبدأ تحديد مقدرا الأرباح التي تم احتجازها والأرباح المقرر توزيعها على المساهمين العاديين وتتضمن سياسة توزيع الأرباح دفع أو احتجاز الأرباح إعادة استثمارها.

كما نعرف بأنها تلك السياسة التي تضع توازنا بين التوزيعات المالية والتوسيعات المستقبلية لتعظيم قيمة السهم في السوق.

العموم فإن الفئات التي تتأثر وتؤثر في عملية توزيع الأرباح.

***الإدارة العليا:** التي تهدف من سياسة توزيع الأرباح إلى احتجاز أكبر كمية من صافي الأرباح المتحققة بهدف اعتمادها

.

*المساهمين: ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ مهم إلى قسمين:

- 1- صغار المساهمين الراغبين في الحصول على أكبر كمية من الأرباح الموزعة لأنها تشكل عوائد الدخل الجاري يستخدم في

11/11/2016

- 2- المهيمنون وهم فئة أصحاب الاموال الكبيرة وهؤلاء ينظرون إلى توزيع الأرباح بمنظورين:

- إذا كان معدل العائد على الاستثمار في الشركة أكبر من معدل العائد على الاستثمار بالسوق فإنهم بهذه الحالة يفصلون

[illegible]

- في حالة كون معدل العائد على الاستثمار بالشركة أصغر من معدل العائد على الاستثمار بالسوق فإنها تفضل توزيع

[illegible]

- وهذا يبين لنا مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على انتقال الأموال وجذب المستثمرين والمساهمين من خلال شراء وبيع الأسهم.

المطلب الثاني: نظرية سياسة توزيع الأرباح:

- توجد العديد من النظريات التي ناقشت سياسات توزيع الأرباح وحيث أن سياسة توزيع الأرباح تتأثر بالعديد من العوامل $\square \square \square \square \square \square \square \square$ المتاحة أمام الشركة، كلفة مصادر التمويل الأخرى والتفضيلات الضريبية وبالتالي فقد انبثقت العديد من النظريات ومن أهمها:

[illegible]

1- نظرية عدم ملائمة التوزيعات:

تقوم نظرية عدم ملائمة التوزيعات على مجموعة متنوعة من الفرضيات ومنها:

- عدم تأثير الرافعة المالية على تكلفة رأس المال.
- وبالرغم من ان العديد من هذه الافتراضات تبدو غير منطقية وغير قابلة للتطبيق مثل(...).
- وتتضمن نظرية عدم ملائمة التوزيعات بأن سياسة توزيع الأرباح ليس لها تأثير على سهم الشركة أو على كلفة رأس المال وبالتالي
- سياسة التوزيع ليس لها تأثير جوهري وبذلك تعد غير ملائمة.

2- نظرية عصفور في اليد:

إن سياسة توزيع الأرباح ليس لها تأثير على مدى معدل العائد $\frac{C}{P}$ $\frac{D}{P}$ $\frac{E}{P}$ $\frac{F}{P}$ $\frac{G}{P}$ $\frac{H}{P}$ $\frac{I}{P}$ $\frac{J}{P}$ $\frac{K}{P}$ $\frac{L}{P}$ $\frac{M}{P}$ $\frac{N}{P}$ $\frac{O}{P}$ $\frac{P}{P}$ $\frac{Q}{P}$ $\frac{R}{P}$ $\frac{S}{P}$ $\frac{T}{P}$ $\frac{U}{P}$ $\frac{V}{P}$ $\frac{W}{P}$ $\frac{X}{P}$ $\frac{Y}{P}$ $\frac{Z}{P}$ $\frac{AA}{P}$ $\frac{AB}{P}$ $\frac{AC}{P}$ $\frac{AD}{P}$ $\frac{AE}{P}$ $\frac{AF}{P}$ $\frac{AG}{P}$ $\frac{AH}{P}$ $\frac{AI}{P}$ $\frac{AJ}{P}$ $\frac{AK}{P}$ $\frac{AL}{P}$ $\frac{AM}{P}$ $\frac{AN}{P}$ $\frac{AO}{P}$ $\frac{AP}{P}$ $\frac{AQ}{P}$ $\frac{AR}{P}$ $\frac{AS}{P}$ $\frac{AT}{P}$ $\frac{AU}{P}$ $\frac{AV}{P}$ $\frac{AW}{P}$ $\frac{AX}{P}$ $\frac{AY}{P}$ $\frac{AZ}{P}$ $\frac{BA}{P}$ $\frac{BB}{P}$ $\frac{BC}{P}$ $\frac{BD}{P}$ $\frac{BE}{P}$ $\frac{BF}{P}$ $\frac{BG}{P}$ $\frac{BH}{P}$ $\frac{BI}{P}$ $\frac{BJ}{P}$ $\frac{BK}{P}$ $\frac{BL}{P}$ $\frac{BM}{P}$ $\frac{BN}{P}$ $\frac{BO}{P}$ $\frac{BP}{P}$ $\frac{BQ}{P}$ $\frac{BR}{P}$ $\frac{BS}{P}$ $\frac{BT}{P}$ $\frac{BU}{P}$ $\frac{BV}{P}$ $\frac{BW}{P}$ $\frac{BX}{P}$ $\frac{BY}{P}$ $\frac{BZ}{P}$ $\frac{CA}{P}$ $\frac{CB}{P}$ $\frac{CC}{P}$ $\frac{CD}{P}$ $\frac{CE}{P}$ $\frac{CF}{P}$ $\frac{CG}{P}$ $\frac{CH}{P}$ $\frac{CI}{P}$ $\frac{CJ}{P}$ $\frac{CK}{P}$ $\frac{CL}{P}$ $\frac{CM}{P}$ $\frac{CN}{P}$ $\frac{CO}{P}$ $\frac{CP}{P}$ $\frac{CQ}{P}$ $\frac{CR}{P}$ $\frac{CS}{P}$ $\frac{CT}{P}$ $\frac{CU}{P}$ $\frac{CV}{P}$ $\frac{CW}{P}$ $\frac{CX}{P}$ $\frac{CY}{P}$ $\frac{CZ}{P}$ $\frac{DA}{P}$ $\frac{DB}{P}$ $\frac{DC}{P}$ $\frac{DD}{P}$ $\frac{DE}{P}$ $\frac{DF}{P}$ $\frac{DG}{P}$ $\frac{DH}{P}$ $\frac{DI}{P}$ $\frac{DJ}{P}$ $\frac{DK}{P}$ $\frac{DL}{P}$ $\frac{DM}{P}$ $\frac{DN}{P}$ $\frac{DO}{P}$ $\frac{DP}{P}$ $\frac{DQ}{P}$ $\frac{DR}{P}$ $\frac{DS}{P}$ $\frac{DT}{P}$ $\frac{DU}{P}$ $\frac{DV}{P}$ $\frac{DW}{P}$ $\frac{DX}{P}$ $\frac{DY}{P}$ $\frac{DZ}{P}$ $\frac{EA}{P}$ $\frac{EB}{P}$ $\frac{EC}{P}$ $\frac{ED}{P}$ $\frac{EE}{P}$ $\frac{EF}{P}$ $\frac{EG}{P}$ $\frac{EH}{P}$ $\frac{EI}{P}$ $\frac{EJ}{P}$ $\frac{EK}{P}$ $\frac{EL}{P}$ $\frac{EM}{P}$ $\frac{EN}{P}$ $\frac{EO}{P}$ $\frac{EP}{P}$ $\frac{EQ}{P}$ $\frac{ER}{P}$ $\frac{ES}{P}$ $\frac{ET}{P}$ $\frac{EU}{P}$ $\frac{EV}{P}$ $\frac{EW}{P}$ $\frac{EX}{P}$ $\frac{EY}{P}$ $\frac{EZ}{P}$ $\frac{FA}{P}$ $\frac{FB}{P}$ $\frac{FC}{P}$ $\frac{FD}{P}$ $\frac{FE}{P}$ $\frac{FF}{P}$ $\frac{FG}{P}$ $\frac{FH}{P}$ $\frac{FI}{P}$ $\frac{FJ}{P}$ $\frac{FK}{P}$ $\frac{FL}{P}$ $\frac{FM}{P}$ $\frac{FN}{P}$ $\frac{FO}{P}$ $\frac{FP}{P}$ $\frac{FQ}{P}$ $\frac{FR}{P}$ $\frac{FS}{P}$ $\frac{FT}{P}$ $\frac{FU}{P}$ $\frac{FV}{P}$ $\frac{FW}{P}$ $\frac{FX}{P}$ $\frac{FY}{P}$ $\frac{FZ}{P}$ $\frac{GA}{P}$ $\frac{GB}{P}$ $\frac{GC}{P}$ $\frac{GD}{P}$ $\frac{GE}{P}$ $\frac{GF}{P}$ $\frac{GG}{P}$ $\frac{GH}{P}$ $\frac{GI}{P}$ $\frac{GJ}{P}$ $\frac{GK}{P}$ $\frac{GL}{P}$ $\frac{GM}{P}$ $\frac{GN}{P}$ $\frac{GO}{P}$ $\frac{GP}{P}$ $\frac{GQ}{P}$ $\frac{GR}{P}$ $\frac{GS}{P}$ $\frac{GT}{P}$ $\frac{GU}{P}$ $\frac{GV}{P}$ $\frac{GW}{P}$ $\frac{GX}{P}$ $\frac{GY}{P}$ $\frac{GZ}{P}$ $\frac{HA}{P}$ $\frac{HB}{P}$ $\frac{HC}{P}$ $\frac{HD}{P}$ $\frac{HE}{P}$ $\frac{HF}{P}$ $\frac{HG}{P}$ $\frac{HH}{P}$ $\frac{HI}{P}$ $\frac{HJ}{P}$ $\frac{HK}{P}$ $\frac{HL}{P}$ $\frac{HM}{P}$ $\frac{HN}{P}$ $\frac{HO}{P}$ $\frac{HP}{P}$ $\frac{HQ}{P}$ $\frac{HR}{P}$ $\frac{HS}{P}$ $\frac{HT}{P}$ $\frac{HU}{P}$ $\frac{HV}{P}$ $\frac{HW}{P}$ $\frac{HX}{P}$ $\frac{HY}{P}$ $\frac{HZ}{P}$ $\frac{IA}{P}$ $\frac{IB}{P}$ $\frac{IC}{P}$ $\frac{ID}{P}$ $\frac{IE}{P}$ $\frac{IF}{P}$ $\frac{IG}{P}$ $\frac{IH}{P}$ $\frac{IJ}{P}$ $\frac{IK}{P}$ $\frac{IL}{P}$ $\frac{IM}{P}$ $\frac{IN}{P}$ $\frac{IO}{P}$ $\frac{IP}{P}$ $\frac{IQ}{P}$ $\frac{IR}{P}$ $\frac{IS}{P}$ $\frac{IT}{P}$ $\frac{IU}{P}$ $\frac{IV}{P}$ $\frac{IW}{P}$ $\frac{IX}{P}$ $\frac{IY}{P}$ $\frac{IZ}{P}$ $\frac{JA}{P}$ $\frac{JB}{P}$ $\frac{JC}{P}$ $\frac{JD}{P}$ $\frac{JE}{P}$ $\frac{JF}{P}$ $\frac{JG}{P}$ $\frac{JH}{P}$ $\frac{JI}{P}$ $\frac{JJ}{P}$ $\frac{JK}{P}$ $\frac{JL}{P}$ $\frac{JM}{P}$ $\frac{JN}{P}$ $\frac{JO}{P}$ $\frac{JP}{P}$ $\frac{JQ}{P}$ $\frac{JR}{P}$ $\frac{JS}{P}$ $\frac{JT}{P}$ $\frac{JU}{P}$ $\frac{JV}{P}$ $\frac{JW}{P}$ $\frac{JX}{P}$ $\frac{JY}{P}$ $\frac{JZ}{P}$ $\frac{KA}{P}$ $\frac{KB}{P}$ $\frac{KC}{P}$ $\frac{KD}{P}$ $\frac{KE}{P}$ $\frac{KF}{P}$ $\frac{KG}{P}$ $\frac{KH}{P}$ $\frac{KI}{P}$ $\frac{KJ}{P}$ $\frac{KK}{P}$ $\frac{KL}{P}$ $\frac{KM}{P}$ $\frac{KN}{P}$ $\frac{KO}{P}$ $\frac{KP}{P}$ $\frac{KQ}{P}$ $\frac{KR}{P}$ $\frac{KS}{P}$ $\frac{KT}{P}$ $\frac{KU}{P}$ $\frac{KV}{P}$ $\frac{KW}{P}$ $\frac{KX}{P}$ $\frac{KY}{P}$ $\frac{KZ}{P}$ $\frac{LA}{P}$ $\frac{LB}{P}$ $\frac{LC}{P}$ $\frac{LD}{P}$ $\frac{LE}{P}$ $\frac{LF}{P}$ $\frac{LG}{P}$ $\frac{LH}{P}$ $\frac{LI}{P}$ $\frac{LJ}{P}$ $\frac{LK}{P}$ $\frac{LL}{P}$ $\frac{LM}{P}$ $\frac{LN}{P}$ $\frac{LO}{P}$ $\frac{LP}{P}$ $\frac>LQ{P}$ $\frac{LR}{P}$ $\frac{LS}{P}$ $\frac>LT{P}$ $\frac>LU{P}$ $\frac>LV{P}$ $\frac>LW{P}$ $\frac>LX{P}$ $\frac>LY{P}$ $\frac>LZ{P}$ $\frac>MA{P}$ $\frac>MB{P}$ $\frac>MC{P}$ $\frac>MD{P}$ $\frac>ME{P}$ $\frac>MF{P}$ $\frac>MG{P}$ $\frac>MH{P}$ $\frac>MI{P}$ $\frac>MJ{P}$ $\frac>MK{P}$ $\frac>ML{P}$ $\frac>MM{P}$ $\frac>MN{P}$ $\frac>MO{P}$ $\frac>MP{P}$ $\frac>MQ{P}$ $\frac>MR{P}$ $\frac>MS{P}$ $\frac>MT{P}$ $\frac>MU{P}$ $\frac>MV{P}$ $\frac>MW{P}$ $\frac>MX{P}$ $\frac>MY{P}$ $\frac>MZ{P}$ $\frac>NA{P}$ $\frac>NB{P}$ $\frac>NC{P}$ $\frac>ND{P}$ $\frac>NE{P}$ $\frac>NF{P}$ $\frac>NG{P}$

3- نظرية التفضيلات الضريبية:

- **الضريبة على الأرباح الرأسمالية:** هي ضريبة تفرض على الأرباح الرأسمالية المكتسبة من بيع الأسهم. تختلف معدلات الضريبة حسب الدولة والفترة الزمنية. في مصر، على سبيل المثال، تبلغ الضريبة 22.5% للأرباح المكتسبة من بيع الأسهم بعد مرور عامين من تاريخ اكتسابها.
- 3-1 إن ضريبة الأرباح الرأسمالية تكون أقل من ضريبة الأرباح الموزعة لذلك يفضل المستثمرون قيام الشركة بحجز الأرباح وإعادة استثمارها في الشركة نفسها حيث يؤدي ذلك إلى زيادة سعر السهم وبالتالي تستبدل العوائد الجارية ذات الضريبة الأعلى بالعوائد الرأسمالية ذات الضريبة الأقل.**
- 3-2 إن الضرائب المستحقة على العوائد الرأسمالية لا تدفع إلا في حالة بيع السهم.**
- 3-3 إذا ما تم الاحتفاظ بسهم معين من قبل المستثمر حتى وفاته فإن ورثة هذا المساهم لن يدفعوا ضريبة الأرباح الرأسمالية لأن قيمة السهم في تاريخ وفاة المستثمر هي بمثابة تكلفة حصولهم على السهم¹.**

المطلب الثالث: السياسات المعتمدة في توزيع الأرباح:

- هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم بعائدات الأسهم وسياسة الشركة في توزيع الأرباح ومنها على سبيل المثال ما يلي:
- 1- توزيع نسبة ثابتة من الأرباح على المساهمين واحتجاز المبلغ المتبقي من الأرباح:**
- إن هذه السياسة تؤدي إلى تذبذب وعدم استقرار عائد السهم الواحد أي عدم
- المستثمرين يعكفون عن شراء أسهم الشركات أو التخلص منها بيعها وقد يؤدي إلى ارتفاع قيمة السهم في السوق المالي.

1 محمد قاسم خصاونة: *البيانات الشخصية*، الطبعة الأولى، 2011، ص 68.

2- توزيع الأرباح على أساس نسبة مئوية من قيمة السهم:

- تعتمد هذه الطريقة على تحديدي نسبة مئوية من قيمة السهم العادي الاسمية تـعـ سنويا وتؤدي هذه الطريقة مبدئيا إلى تحقيق استقرار في عائد السهم لحامله من عملية التوزيع وعدم الاستقرار في الأرباح المحتجزة في حالة اختلاف الربح.

3- سياسة احتجاز نسبة مئوية ثابتة من الأرباح وتوزيع المتبقية على المساهمين:

- تهدف هذه السياسة إلى استقرار سياسة احتجاز الأرباح ومنحها الأولوية على حساب الأرباح الموزعة هذا ما يؤدي إلى

4- توزيع الأرباح في شكل أسهم:

- تقوم هذه السياسة على أساس احتجاز كامل لسياسة احتجاز الأرباح المتحققة وإعطاء المساهمين أسهم بشكل منح بدلا من توزيع الأرباح إما يؤدي إلى إعادة هيكلة مكونات التمويل بحقوق الملكية دون أي تغيير في قيمة مساهمة حقوق الملكية برأس

المطلب الرابع: المؤثرات العلمية على سياسة توزيع الأرباح:

من الناحية العملية يوجد العديد من العوامل التي يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل إدارة الشركة عند تقرير سياسة

1- التشريعات القانونية:

- تخضع الشركة للأنظمة والقوانين التي تعمل به، كخضوع الشركات إلى قانون البنك المركزي، هذا الخضوع يحد من قدرة الشركة في تقرير وتحديد حجم الأرباح الموزعة التي تدفعها الشركة للمساهمين.

2- محددات اتفاقيات الاقتراض:

- تتضمن العديد من اتفاقيات الاقتراض التي توقعها الشركة من الجهات الدائنة مثل البنوك التجارية أو نشرات إصدار السندات قيودا ومحددات على حرية الإدارة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح، فمثلا على الشركة

3- معدلات نمو الشركة:

- تلعب معدلات النمو التي تحققها الشركة دورا في تحديد نسب توزيعات الأرباح فشركات النمو السريع مثل الشركات المتصلة

وتكثف الجلبا المعلومات والبرامج والتي تخفف معدلات نمو سريعة فإنها تحتاج إلى كافة مصادر التمويل المتاحة لتمويل احتياجاتها

النموية وبالتالي فإنها بالعادة توزع أرباح قليلة أولا توزع ارباح على الاطلاق و يقبل المساهمون الرأسمالية

سعر السهم في السوق نظر لحجم الأرباح التي تحققها أما الشركات التي دخلت في مرحلة التضخم أو الثبات النسبي في النمو فإنها

تلتجأ إلى توزيعات نقدية عالية.

4- تفضيلات المساهمين الحاليين:

¹ محمود محمود خطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1 2010 84.

- تلعب تفضيلات المساهمين الحاليين للشركة دوراً في تحديد سياسة توزيع الأرباح ففي الشركات التي تنحصر ملكيتها في مجموعة صغيرة من الأفراد يكون هنالك اتجاه واضح نحو احتجاز نسبة عالية من الأرباح وتوزيع نسبة صغيرة من المساهمين حيث أن المساهمين الحاليين بالملكية عن طريق الأرباح المحتجزة بدلاً من إصدار أسهم جديدة حتى لا يخسرون سيطرتهم على الشركة بدخول مساهمين جدد وعدم الافتراض حتى لا يتحملوا فوائد القروض كما يوجد سبب ثاني وهو متعلق بالضرائب واختلاف معدلاتها ما بين ضريبة الدخل وضريبة الربح الرأسمالي فإن كان متوسط معدل ضريبة الدخل للمساهمين الحاليين مرتفع فإنهم يفضلون احتجاز الأرباح وتحقيق أرباح رأسمالية بدلاً من أرباح موزعة حتى لا يخسروا دخلهم الخاضعة للضريبة وبالتالي زيادة مبلغ الضريبة المدفوعة بالمقابل في الشركات ذات الملكية الأجنبية أو الشركات الحكومية التي تم عرضها للبيع للقطاع الخاص وقام بشراء حصة كبيرة فيها المستثمرين الأجانب فإن هؤلاء يفضلون الحصول على توزيعات نقدية

5_توفير السيولة:

- يتطلب توزيع الأرباح على المساهمين توفر السيولة النقدية الكافية لدى الشركة وقد تكون الشركة رابحة بالفعل وحققت أرباحاً وفيرة خلال السنوات السابقة ولكن نظراً لاحتجاز هذه الأرباح واستعمالها لتمويل وتوسيع العمليات التشغيلية للشركة فإن لا تتوفر السيولة لدى الشركة يلعب دوراً في تحديد سياسة توزيع الأرباح [1].
- تناولنا في هذا المبحث الجانب النظري لسياسة توزيع الأرباح،
- ونظرية عصفور في اليد ونظرية تفضيل الضريبي.
- من قيمة السهم وتوزيع أرباح في شكل أسهم كما ناقشنا المؤثرات العملية على أساس توزيع أرباح.

خلاصة الفصل :

تعتبر الربحية التي هي عبارة عن $\frac{\text{إيرادات}}{\text{مصارف}}$ التي تحققها المشروعات و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها هدفا تتطلع لتخفيفه إدارات المعارف لكونه مقياسا للحكم على كفاءتها و فعاليتها في استخدامها للموارد فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات و القرارات و بالتالي تعتبر مؤشرا $\frac{\text{إيرادات}}{\text{مصارف}}$.

الرجحية في المصروف و المحافظة عليه.

52 2011 4 : 1

الفصل الثاني

تمهيد:

إن التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين أدى إلى ازدياد و تنوع الخدمات التي تقدمها، كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تيسير أصولها و خصومها مما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالتغير و بالتالي فان التحكم في كل المتغيرات صعب إن لم يكن مستحيلا.

ولمقابلة هذا التطور و المخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية

اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة مما يخدم أهدافها لـ [1] [2] [3] [4] [5] [6] [7] [8] [9] [10] [11] [12] [13] [14] [15] [16] [17] [18] [19] [20] [21] [22] [23] [24] [25] [26] [27] [28] [29] [30] [31] [32] [33] [34] [35] [36] [37] [38] [39] [40] [41] [42] [43] [44] [45] [46] [47] [48] [49] [50] [51] [52] [53] [54] [55] [56] [57] [58] [59] [60] [61] [62] [63] [64] [65] [66] [67] [68] [69] [70] [71] [72] [73] [74] [75] [76] [77] [78] [79] [80] [81] [82] [83] [84] [85] [86] [87] [88] [89] [90] [91] [92] [93] [94] [95] [96] [97] [98] [99] [100] [101] [102] [103] [104] [105] [106] [107] [108] [109] [110] [111] [112] [113] [114] [115] [116] [117] [118] [119] [120] [121] [122] [123] [124] [125] [126] [127] [128] [129] [130] [131] [132] [133] [134] [135] [136] [137] [138] [139] [140] [141] [142] [143] [144] [145] [146] [147] [148] [149] [150] [151] [152] [153] [154] [155] [156] [157] [158] [159] [160] [161] [162] [163] [164] [165] [166] [167] [168] [169] [170] [171] [172] [173] [174] [175] [176] [177] [178] [179] [180] [181] [182] [183] [184] [185] [186] [187] [188] [189] [190] [191] [192] [193] [194] [195] [196] [197] [198] [199] [200] [201] [202] [203] [204] [205] [206] [207] [208] [209] [210] [211] [212] [213] [214] [215] [216] [217] [218] [219] [220] [221] [222] [223] [224] [225] [226] [227] [228] [229] [230] [231] [232] [233] [234] [235] [236] [237] [238] [239] [240] [241] [242] [243] [244] [245] [246] [247] [248] [249] [250] [251] [252] [253] [254] [255] [256] [257] [258] [259] [260] [261] [262] [263] [264] [265] [266] [267] [268] [269] [270] [271] [272] [273] [274] [275] [276] [277] [278] [279] [280] [281] [282] [283] [284] [285] [286] [287] [288] [289] [290] [291] [292] [293] [294] [295] [296] [297] [298] [299] [300] [301] [302] [303] [304] [305] [306] [307] [308] [309] [310] [311] [312] [313] [314] [315] [316] [317] [318] [319] [320] [321] [322] [323] [324] [325] [326] [327] [328] [329] [330] [331] [332] [333] [334] [335] [336] [337] [338] [339] [340] [341] [342] [343] [344] [345] [346] [347] [348] [349] [350] [351] [352] [353] [354] [355] [356] [357] [358] [359] [360] [361] [362] [363] [364] [365] [366] [367] [368] [369] [370] [371] [372] [373] [374] [375] [376] [377] [378] [379] [380] [381] [382] [383] [384] [385] [386] [387] [388] [389] [390] [391] [392] [393] [394] [395] [396] [397] [398] [399] [400] [401] [402] [403] [404] [405] [406] [407] [408] [409] [410] [411] [412] [413] [414] [415] [416] [417] [418] [419] [420] [421] [422] [423] [424] [425] [426] [427] [428] [429] [430] [431] [432] [433] [434] [435] [436] [437] [438] [439] [440] [441] [442] [443] [444] [445] [446] [447] [448] [449] [450] [451] [452] [453] [454] [455] [456] [457] [458] [459] [460] [461] [462] [463] [464] [465] [466] [467] [468] [469] [470] [471] [472] [473] [474] [475] [476] [477] [478] [479] [480] [481] [482] [483] [484] [485] [486] [487] [488] [489] [490] [491] [492] [493] [494] [495] [496] [497] [498] [499] [500] [501] [502] [503] [504] [505] [506] [507] [508] [509] [510] [511] [512] [513] [514] [515] [516] [517] [518] [519] [520] [521] [522] [523] [524] [525] [526] [527] [528] [529] [530] [531] [532] [533] [534] [535] [536] [537] [538] [539] [540] [541] [542] [543] [544] [545] [546] [547] [548] [549] [550] [551] [552] [553] [554] [555] [556] [557] [558] [559] [560] [561] [562] [563] [564] [565] [566] [567] [568] [569] [570] [571] [572] [573] [574] [575] [576] [577] [578] [579] [580] [581] [582] [583] [584] [585] [586] [587] [588] [589] [590] [591] [592] [593] [594] [595] [596] [597] [598] [599] [600] [601] [602] [603] [604] [605] [606] [607] [608] [609] [610] [611] [612] [613] [614] [615] [616] [617] [618] [619] [620] [621] [622] [623] [624] [625] [626] [627] [628] [629] [630] [631] [632] [633] [634] [635] [636] [637] [638] [639] [640] [641] [642] [643] [644] [645] [646] [647] [648] [649] [650] [651] [652] [653] [654] [655] [656] [657] [658] [659] [660] [661] [662] [663] [664] [665] [666] [667] [668] [669] [670] [671] [672] [673] [674] [675] [676] [677] [678] [679] [680] [681] [682] [683] [684] [685] [686] [687] [688] [689] [690] [691] [692] [693] [694] [695] [696] [697] [698] [699] [700] [701] [702] [703] [704] [705] [706] [707] [708] [709] [710] [711] [712] [713] [714] [715] [716] [717] [718] [719] [720] [721] [722] [723] [724] [725] [726] [727] [728] [729] [730] [731] [732] [733] [734] [735] [736] [737] [738] [739] [740] [741] [742] [743] [744] [745] [746] [747] [748] [749] [750] [751] [752] [753] [754] [755] [756] [757] [758] [759] [760] [761] [762] [763] [764] [765] [766] [767] [768] [769] [770] [771] [772] [773] [774] [775] [776] [777] [778] [779] [780] [781] [782] [783] [784] [785] [786] [787] [788] [789] [790] [791] [792] [793] [794] [795] [796] [797] [798] [799] [800] [801] [802] [803] [804] [805] [806] [807] [808] [809] [810] [811] [812] [813] [814] [815] [816] [817] [818] [819] [820] [821] [822] [823] [824] [825] [826] [827] [828] [829] [830] [831] [832] [833] [834] [835] [836] [837] [838] [839] [840] [841] [842] [843] [844] [845] [846] [847] [848] [849] [850] [851] [852] [853] [854] [855] [856] [857] [858] [859] [860] [861] [862] [863] [864] [865] [866] [867] [868] [869] [870] [871] [872] [873] [874] [875] [876] [877] [878] [879] [880] [881] [882] [883] [884] [885] [886] [887] [888] [889] [890] [891] [892] [893] [894] [895] [896] [897] [898] [899] [900] [901] [902] [903] [904] [905] [906] [907] [908] [909] [910] [911] [912] [913] [914] [915] [916] [917] [918] [919] [920] [921] [922] [923] [924] [925] [926] [927] [928] [929] [930] [931] [932] [933] [934] [935] [936] [937] [938] [939] [940] [941] [942] [943] [944] [945] [946] [947] [948] [949] [950] [951] [952] [953] [954] [955] [956] [957] [958] [959] [960] [961] [962] [963] [964] [965] [966] [967] [968] [969] [970] [971] [972] [973] [974] [975] [976] [977] [978] [979] [980] [981] [982] [983] [984] [985] [986] [987] [988] [989] [990] [991] [992] [993] [994] [995] [996] [997] [998] [999] [1000]

تقومها و إدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك و ازدهارها و تحقيقها لأهدافها.

و من خلال هذا الفصل سنحاول تقديم صورة واضحة عن المخاطر في البنوك التجارية من خلال المباحث التالي

- المبحث الأول: إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

- المبحث الثاني: إدارة المخاطرة في البنوك التجارية.

- المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطرة و تقنيات تحديدها:

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات عميقة في السنوات الأخيرة شملت العديد من النواحي من بينها جانب التمويل المصرفي، فبرز الاهتمام أكثر بالمخاطر التي تحيط بالبنوك التجارية، والتي بدورها تشكل خطر على النظام المصرفي ككل و بالتالي يجب فهم طبيعة هذه المخاطرة فهما جيدا و كذا إدراك أهمية دور إدارة المخاطر في توفير كافة البيانات حول هذه المخاطر بشكل دوري و منتظم.

المطلب الأول: مفهوم المخاطرة و تصنيفها:

توجد للمخاطرة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم إلا أنهم اتفقوا على تصنيفها إلى مخاطر

نظامية و مخاطر لا نظامية و سنتناولها فيما يلي:

1- مفهوم المخاطرة:

*¹ المخاطرة هي إمكانية التعرض إلى الخسارة، أو الضرر أو المجازفة، من هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث (webster) بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة، أو الضرر أو المجازفة، من هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها.

*² وتعرف المخاطرة بأنها إمكانية الحصول على عائد فعلي مختلف عن العائد المتوقع و التي تعني ببساطة بان هذا العائد تقلبا في عوائد الاستثمار، و كذلك هي درجة تقلب العوائد في المستقبل، فالأسهل الأشد خطورة يجب أن تكون عوائدها مرتفعة لتعويض المستثمر في حالة عدم التأكد من إيراداته المستقبلية¹.

*³ وتعرف المخاطرة على أنها احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة لعوامل غير منظورة في الآجال الطويلة أو القصيرة².

*⁴ تعرف أيضا بأنها ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية و ما يترتب عليها من

خسائر أو مكاسب. من نتائج تلك القرارات التي يتخذها الشخص في حياته اليومية و ما يترتب عليها من

* كما تعرف بأنها فرصة تكبد أدى إلى ضرر أو خسارة¹.

¹ فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري: المخاطر ومدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دائر وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2008 4 165.

² المخاطر: مفهومها، أنواعها، قياسها، إدارتها: د. محمد عبد الحليم، الطبعة 1 227.

³ المخاطر: المفهوم، التأمين الدولي، الدار المصرفية اللبنانية، لبنان، الطبعة 1 1986 24.

1-2: المخاطر النظامية: يطلق على المخاطر النظامية تسميات عديدة منها مخاطر السوق (market risk) مخاطر غير قابلة للتنويع (undiversifiable risk) مخاطر عادية (ordinary risk).

و تعرف المخاطر النظامية بأنها: (لك الجزء من التغيرات الكلية في العائد التي تنتج من خلال عوامل مؤثرة على أسعار الأوراق المالية العامة والخصخصة والتغيرات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية و المناخية و غيرها)

و تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تؤثر على السوق مصدر المخاطر النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالنسبة لأنها تم الاقتصاد الوطني ككل ، و من أبرز مصادر المخاطر النظامية :

1-1-2: مخاطر القوة الشرائية :

تعرف المخاطر الشرائية بأنها إمكانية عدم كفاية العوائد المستقبلية الناتجة عن الاستثمار في الحصول على السلع و الخدمات التي

[illegible]

و كما يمكن تعريفها بأنها المخاطرة التي تواجه المستثمرين في الموجودات المالية و الناتجة عن عدم القدرة على استئصال المخاطر في العوائد التي تحققها هذه الموجودات، يكون هذا النوع من المخاطر كبيرا في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحتمل انخفاض القيمة الحالية و يشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي تستجيب غالبا للظروف التضخمية فترتفع هي الأخرى مما يحافظ على القيمة الحقيقية للمستثمر من المخاطر التي يتعرض لها حامل السند.

2-1-2: مخاطر معدل الفائدة:

تعرف مخاطر معدل الفائدة بأنها :

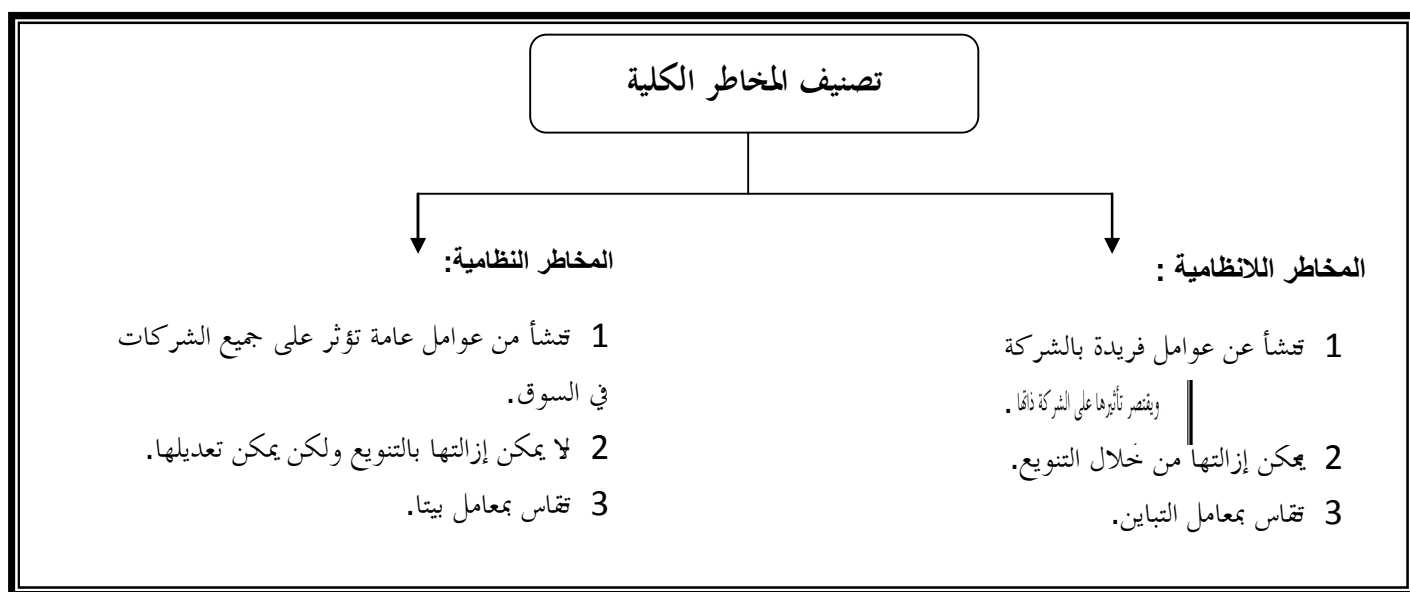
¹ طارق عبد العال حماد: *الأسواق المالية في مصر*، المكتب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 260.

خارجة عن ظروف السوق المالي لذا يصعب التنبؤ بحدوثها.

2-3: المخاطر الكلية:

حاصل جمع المخاطر $\sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n \rho_{ij} \sigma_i \sigma_j$ المخاطرة سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية و بينما يستطيع المستثمر التأثير على المخاطرة الانظامية من خلال التنويع فانه لا يستطيع التأثير على σ_i .

الشكل 02: التمييز بين المخاطر النظامية و المخاطر الانظامية



المصدر من إعداد الطلبة .

[illegible]

المطلب الثاني: تقنيات التعامل مع المخاطرة:

¹ فلاح الحسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص 169.

2002 2001 1999 255.

بالعمل المنشئ للمخاطرة،و لكن إذا استخدمت تقنية المخاطرة بشكل مكثف سوف تحرم المؤسسة من فرص كثيرة لتحقيق

يقطين الأولى منع المخاطرة و الثانية هي التحكم فيها.

فبعض التقنيات يكون الهدف منها هو منع حدوث الخسارة و البعض الآخر التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت، و هناك وجهة نظر أخرى ترى ان من المهم ان تكون الخسائر متوقعة و يمكن تقديرها مسبقا ، فمثلا في حالة استثمارك في سوق الأسهم و قد كنت تتوقع ان ترتفع الاسعار و قد اشتريت السهم و لكن للأسف لم يرتفع السعر بل انخفض و قد خسرنا المال الذي قمنا بشراؤه ، فبالنسبة الى هذه النقطة فاننا نحتاج الى معرفة ما اذا كانت الخسائر متوقعة ام لا ؟

القضاء تماما على المخاطرة، غير أنه من غير الممكن أن تمنع جميع الخسائر، كما انه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر مما يجنيه .

إيجابي لتفادي المخاطر أو تقليلها أو تحويلها يتم باحتمال الخسارة التي تحتوي عليه تلك المخاطرة والاحتفاظ بالمخاطرة في بعض الحالات يكون الأسلوب الأمثل للتعامل مع المخاطرة، وعلى كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها كما ينبغي عليها تفاديها أو تحويلها، كقاعدة عامة فإن المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها هي التي تؤدي إلى خسائر صغيرة نسبياً.

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من منظمة إلى منظمة أخرى أكثر استعداد لتحمل المخاطرة وبمناك استخدام أسلوب التحويلات في التعامل مع مخاطر المصارف المالية. فمثلاً، يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات التأمين، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الاستثمار، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات التمويل، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات العقارات، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات المالية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات العامة، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الخاصة، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات المهنية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الحكومية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات العسكرية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الدينية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الثقافية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الترفيهية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات التعليمية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الصحية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الاجتماعية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات البيئية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الأمنية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الدفاعية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الفضائية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات القمرية، أو يمكن للمصارف المالية أن تتحوّل إلى شركات الخدمات الكونية.

¹ طارق عبد العال حمادة: إدارة المخاطر، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 32-36.

5-اقتسام المخاطر:

تحويل جزء من احتمال الخسارة من الفرد إلى الجماعة وفي نفس الوقت الاحتفاظ بجزء من المخاطرة المحولة ، إلى جانب المخاطر المحكومة للفرد من المجموعة الأخرى، ومن أمثلة ذلك تجميع عدد كبير من الاستثمارات في مؤسسة واحدة، ويتحمل كل واحد منهم جزء فقط من مخاطر فشل مشروع ما.

المطلب الثالث: أدوات تحديد المخاطر:

توجد مجموعة متباينة من الأدوات للمساعدة على تحديد المخاطر تشمل الأدوات الآلية واليدوية¹ والالتجاء لتحديد المخاطر وهو المزج بينها وهذه الأدوات هي ما يلي:

1- استقصاءات تحليل المخاطر:

الاستقصاءات هي عملية تحديد المخاطر هي استقصاء تحليل المخاطر والتي تسمى أحيانا "التحليل الاستقصائي" وتصمم هذه الاستقصاءات لمساعدة المديرين على تحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة. وهذه الاستقصاءات مصممة لتكون أدوات تحليلية تساعد على تحديد التعرض للمخاطر من خلال التحديد بطريقة منطقية ومتوافقة.

2- قوائم مراجعة التعرضات:

وهي الإدارة الأكثر شيوعا لتحليل المخاطر فهي قائمة بالتعرضات العامة، ويتاح تقريبا عدد لا يحصى من القوائم القصيرة جدا إلى القوائم التفصيلية جدا إلى أبعد مدى .

3- نظم الخبرة:

حيث يتم استقصاء تحليل المخاطر وقوائم التعرضات للمخاطر مع بعضها لتشكيل أداة واحدة والاستقصاء التفصيلي لمسح مخاطر المؤسسة. جميع الأسئلة التي يتم استخدامها في هذه النظم هي الأسئلة التي تتضمن الجوانب المختلفة المصممة للمساعدة في تحديد ليس فقط التعرضات الشائعة للمخاطر بل أيضا تلك التي تكون فريدة في صناعة معينة وبالإضافة إلى هذه المعالم التي تتعلق مباشرة بوظيفة

¹ طارق عبد العال حمادة: مرجع سابق، ص 177.

من أن تفيد في تحديد المخاطر فإنه غالبا ما تكون المخاطر غير محددة. من أن تفيد في تحديد المخاطر فإنه غالبا ما تكون المخاطر غير محددة.

4- تحليل خرائط التدقيق:

في بعض الحالات يمكن أن ينبه تحليل خرائط التدقيق مدير المخاطر إلى جوانب غير معتادة في عمليات المؤسسة تثير مخاطر معينة، والنفع، الأكثر إيجابية لاستخدام خرائط تدفق العمليات هو أنها ربما تلزم مدير المخاطر أن يعبر على ألفت بالنواحي.

5- الخرائط التنظيمية:

في حالة المنظمات الكبيرة فإن الخريطة التنظيمية تكشف الأقسام المختلفة داخل المنظمة والعلامات الرئاسية، ويمكن أن تشير إلى أشخاص يجب إجراء مقابلات شخصية معهم كمصادر إضافية للمعلومات، كما أنها توفر لمحدد المخاطر فوائدها.

6- تقارير الخسارة:

ما يمكن أن يساعد في تحديد المخاطر هو سجل المنظمة لخسائرها في الماضي، و يشير فحص دفاتر الخسائر إلى كل أنواع الخسائر التي وقعت والتي قد تكون مفيدة في تقرير درجة مخاطر بعض الأنشطة والعمليات.

وتعتمد قيمة سجلات الخسائر في تحديد المخاطر هو إلى استكمال السجلات والشكل الذي يتم إمساكها به والشكل المثالي هو أن يتم إمساك سجلات الخسارة بالنسبة لجميع الخسائر وهذه المعلومات مفيدة في كل من استكمال مرحلة تحديد المخاطر وفي تقرير الاتجاه الواجب استخدامه في معالجة المخاطر.

7- العقود والإيجارات:

غالبا ما لا يكون بالنسبة لمدير المخاطر استعراض العقود قبل توقيعها، ومع هذا فإنه يجب على مدير المخاطر أن يتوصل إلى اتفاق مع الأشخاص المسؤولين عن العقود بشأن الأحكام والشروط في كل نوع منها، ويجب أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن أكثر أهمية من وجهة نظر إدارة المخاطر وأي المستندات غير النمطية التي يجب الحصول على نسخ من كل العقود والإيجارات.

8- المقبلات الشخصية:

الفصل الثاني: إدارة وقياس المخاطر في البنوك التجارية

وهي مصدر آخر هام للمعلومات يمكن أن يساعد في تحديد المخاطر فهناك بعض المعلومات تكون غير مسجلة في وثائق وسجلات وتوجد فقط في ذاكرة المديرين والعاملين وتكون المقابلات الشخصية مع مختلف الأطراف داخل المنظمة مطلوبة أحيانا المعلومات وإضافتها إلى المعلومات العامة المستجدة في تحديد التعرضات للمخاطر.

وعدد نطاق هذه المقابلات يعتمد كثيرا على مدى ألفة الشخص القابل للمقابلة مع الشخص الذي يجري المقابلة. والقيام بتحليل مبدئي للمخاطر فإنه يجب عقد المقابلات مع كل شخص يمكن أن يساهم في المعلومات¹.

بالرغم من المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك التجارية إلا أنها تسعى جاهدة إلى محاولة إدارة هذه المخاطر بطريقة إستراتيجية

لتجنب الخسائر من جهة وتحقيق أكبر من جهة أخرى.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات في البنك لضمان كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال المخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب، ومن المسؤوليات الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر هي إعداد تقارير المخاطر بشكل دوري ودقيق.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وخطواتها والعناصر الرئيسية فيها:

1- مفهوم إدارة المخاطر:

* مفهوم إدارة المخاطر هو عملية تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها ومراقبتها ومعالجتها بطريقة منهجية. ففكرة واحدة تظهر في كل

¹ كما تعرف بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحدد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإيقافها في حدودها الدنيا³.

* أيضا بأنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطرة البحتة عن طريق توسيع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد الأدنى⁴.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 180-186.

² طارق عبد العال حماد، نفس المرجع، ص 50.

³ Carry bahaédar : risk, based internet auditing, may 2002.

⁴ طارق حماد عبد العال: ص 51.

*أما إدارة المخاطر المصرفية فقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها

تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديد مداها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها

والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر¹.

2- خطوات إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر على مجموعة من الخطوات الأساسية التي تلعب دورا هاما في مواجهة المخاطر والمتمثلة فيما يلي²:

1-2 تحديد المخاطر: يتم تحديد المخاطر بطريقة فعالة يجب تحديدها أولا

عنها فكل خدمة يقدمها المصرف تنطوي على عدة مخاطر.

2-2 قياس المخاطر: يتم قياس المخاطر في البنوك التجارية يجب النظر

إلى عدة عناصر:

فإن القياس الصحيح للمخاطر في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية إذ يعتبر القياس الكمي من التحديات الهامة التي تواجه إدارة المخاطر الحديثة وسيتم التطرق إلى أنواع المخاطر وكيفية قياسها في المبحث الموالي.

3- العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشتمل على العناصر الرئيسية:

1-3 رقابة فعلية من قبل مجلس الإدارة العليا: يتم مراقبة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة

العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة وطبيعة المخاطر التي تواجهها.

2-3 كفاية السياسات والحدود: أي يجب أن تتناسب سياسة إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، كذلك يجب إتباع

إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، وتخفيضها، ومراقبتها، والتحكم فيها.

3-3 كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

تتمثل في قدرة البنك على معرفة وقياس كفاءة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر

تستلزم ضرورة توفر نظام معلوماتي، قادر على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول

البنك المالية وأدائه وغيرها من المعلومات المتصلة بنشاط البنك.

¹ The financial services ;ound tblem guiding in risk ;nqge;entm for usm co;;rcqil bqns 1998mp5.

3-4 كفاية أنظمة الضبط:

إن أنظمة الضبط في البنك دور حاسم في ضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وفي الإبقاء على سلامة أصوله وقيمتها. إن أنظمة الضبط في البنك دور حاسم في ضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وفي الإبقاء على سلامة أصوله وقيمتها. إن أنظمة الضبط في البنك دور حاسم في ضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وفي الإبقاء على سلامة أصوله وقيمتها.

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر:

تسعى البنوك التجارية من خلال إدارة مخاطرها لتحقيق جملة من الأهداف سواء كانت هذه الأخيرة رئيسية أو فرعية وسنتطرق لها:

1- الأهداف الرئيسية:

- إن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر هو حماية القيمة المضافة للبنك من خلال إدارة مخاطرها وتحقيق جملة من الأهداف سواء كانت هذه الأخيرة رئيسية أو فرعية وسنتطرق لها.
- وتتركز إدارة المخاطر على عدة أنواع من المخاطر مثل المخاطر الائتمانية والسوقية، مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة².
- التأكد من استفادة كافة المتطلبات القانونية في كل الأوقات.
- إحصاء وإدارة المخاطر من خلال إدارة مخاطرها وتحقيق جملة من الأهداف سواء كانت هذه الأخيرة رئيسية أو فرعية وسنتطرق لها.
- حصر إجمالي التعرض للمخاطر.
- إحصاء وإدارة المخاطر من خلال إدارة مخاطرها وتحقيق جملة من الأهداف سواء كانت هذه الأخيرة رئيسية أو فرعية وسنتطرق لها.

2- الأهداف الفرعية:

تسعى البنوك التجارية من خلال إدارة مخاطرها لتحقيق جملة من الأهداف سواء كانت هذه الأخيرة رئيسية أو فرعية وسنتطرق لها:

¹ المبدأ 27 من الميثاق الأساسي للبنوك التجارية الصادر في 12/2009.

² المبدأ 222 من الميثاق الأساسي للبنوك التجارية الصادر في 12/2009.

³ المبدأ 26 من الميثاق الأساسي للبنوك التجارية الصادر في 12/2008.

⁴ المبدأ 149 من الميثاق الأساسي للبنوك التجارية الصادر في 12/2009.

1-2 الاقتصاد: الهدف هو خفض تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن.

2-2 تقليل القلق: طريق معرفة التدابير المناسبة التي يجب اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، حيث نتج عن عدم التأكد تأثير ضار على إدارة المنظمة، فقد يستنزف الطاقة التي يمكن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية في مجالات أخرى.

3-2 استمرارية النمو: إدارة المخاطر الهامة واستراتيجيات إدارة المخاطر الجيدة يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو لولاها.

4-2 استقرار الأرباح والمكاسب: ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب على الملاك والأطراف الأخرى، حيث أن المساهمون يفضلون الأرباح المستقرة عن الأرباح التي تنقلب بشكل واسع ويمكن لإدارة المخاطر أن تساهم في تخفيض التغيرات في الدخل بتخفيض الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أدنى حد ممكن.

5-2 أداء الالتزامات المفروضة من الخارج: يرتبط هذا الهدف بعلاقات المؤسسة بالمؤسسات الأخرى يتناول كثير من العقود المستخدمة في علاقات العمل مسألة من سيكون مسؤولاً عن الخسائر، وإدارة المخاطر يجب أن تتفادى العقود التي تحتوي على أحكام تخلق التزاماً اتجاه الطرف الخارجي .

6-2 أهداف تعظيم القيمة: إن النظرية المالية الحديثة تذهب إلى أن القيمة المعظمة تنعكس في القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة، ووفقاً لهذه الواجهة ينبغي أن تقيم قرارات إدارة المخاطر بالقياس إلى معيار ما ما كانت تساهم في تعظيم .

المطلب الثالث: دور إدارة المخاطر:

4- المساعدة في اتخاذ القرار: يمكن النظر لإدارة المخاطر على أنها عامل ناجح حاسم أكبر إذا كانت متطورة للدرجة التي تحدث فيها تأثير على اتخاذ قرار، ويجب على إدارة المخاطر أن تأثر في عملية اتخاذ القرار قبل اتخاذ القرارات، و التحدي هنا هو رصد المخاطر الكامنة قبل عملية اتخاذ القرار فالمعرفة بالخطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار وإلا فإن أي مخاطر ولكن أن يؤدي إلى مشاكل خطيرة، و إدارة المخاطر تسهل اتخاذ القرار لأنها تلقى بعض الضوء على المخاطر.

5- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير: بأن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها وبدون العلم بالمخاطر لا يمكن الهوامش قابلة للمقارنة مع معاملة أخرى، ومن عميل لآخر، إضافة لذلك فإن المخاطر التي لم يتم تسعيرها، لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية، وهذه التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة أو القدرة على تسعير المخاطر وتحميل العملاء هذه الأسعار. فعمل ذلك بالمنافسة تجعل هذا الخيار نظريا عندما تكون هي المحرك للتسعير ولا يعني ذلك أن مقاييس عدم الفائدة إذا تعذر ترجمتها بسهولة إلى هوامش أعلى محملة على العملاء.

6- رفع التقارير عن المخاطر والتحكم فيها:

من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المقاييس المختلفة، فعملية رفع التقارير عن المكاسب الأكثر تقليدية، فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر والعقل في العادة وتحول دون اتخاذ قرارات المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها.

المطلب الرابع: أهم اختصاصات إدارة المخاطر.

حدد الباحثون الاقتصاديون اختصاصات إدارة المخاطر في أي بنك في مجموعة من المهام يمكن ذكرها فيما يلي:¹

1- إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة للبنك بشأن الحدود التي يجب الالتزام بها.

2- إعداد التقارير الدورية عن المخاطر.

3- إعداد التقارير الدورية عن المخاطر.

4- إعداد التقارير الدورية عن المخاطر.

لأهداف المحددة بإستراتيجية البنك المعتمدة من مجلس إدارته.

5- إعداد التقارير الدورية عن المخاطر.

6- إعداد التقارير الدورية عن المخاطر التي يتم تقييمها.

7- إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك.

8- عرض تقارير دورية على الإدارة العليا للبنك بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي يزاؤها، والاقتراحات يراها لإدارة المخاطر.

9- إعداد التقارير الدورية عن المخاطر.

10- المشاركة في وضع سياسات تسعير الأصول والخصوم وأساليب الرقابة عليها.

¹ سمير خطيب. 31

- ## المطلب الخامس : أثار المخاطر المصرفية

.16 ☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ : ☐☐☐☐ ☐☐☐☐²

الثقة: تعتبر الثقة العامل الأساسي في قرار الائتمان أنها تدخل العامل الأساسي في العلاقات القائمة والتي ستقوم بين المصرف

والمؤسسة المالية.

1- بالنسبة للمصرف اتجاه زيونه:

- الثقة في ملائمة العمل.
- الثقة في قدرته على احترام الالتزامات المتخذة.
- الثقة في قدراته المهنية.
-

2- بالنسبة للزبون اتجاه المصرف:

- الثقة في قدراته على عدم إفشاء أسرارها ومعاملات تخصه.
- الثقة في قدراته التحليلية.
- الثقة في جدية آرائه ونصائحه.

المخاطر هي إيجاد توازن بين الالتزام بالقواعد المقيدة للمخاطر والقدرة على التنمية الاقتصادية. المخاطر هي إيجاد توازن بين الالتزام بالقواعد المقيدة للمخاطر والقدرة على التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وبعض مؤشرات قياسها:

إن المخاطر التي تتعرض لها البنوك كثيرة ومتنوعة لذا ينبغي على البنوك أن تتحكم فيها والعمل على الحد منها ومن أهم هذه المخاطر .

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية ، طرق التحكم فيها ومؤشرات قياسها:

1- مفهوم المخاطر الائتمانية:

1-1 المخاطر الائتمانية هي مخاطر عدم قدرة العميل على سداد ديونه للبنك. المخاطر الائتمانية هي مخاطر عدم قدرة العميل على سداد ديونه للبنك.

2-1 المخاطر الائتمانية تنشأ عن عدم القدرة أو عدم الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته ويؤثر بحدده المخاطر ما يسمى

بـ

بـ

3-1 وتعرف أيضا بأنها مخاطر أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن

المخاطر الائتمانية مخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية المخاطر الائتمانية. المخاطر الائتمانية هي مخاطر عدم قدرة العميل على سداد ديونه للبنك.

¹ البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2009، ص 137.

² المخاطر الائتمانية: المخاطر الائتمانية هي مخاطر عدم قدرة العميل على سداد ديونه للبنك، 2002، ص 58.

يمكن للبنك إتباع أسلوب آخر يتمثل في طلب تقديم رهن في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعى أو مبانى أو قطعة أرض أو ماشائهم ذلك فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته يكدن للبنك الحق في اتخاذ الإجراءات للتصرف في الأصل الرهون وهناك إجراء ثالث مفتوح يتمثل في توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوضفه ضمانا للعميل حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذا ما فشل العميل في سداد القرض أو إذا ما تم بيع الأصل المرصود كضمان للقرض فيتمثل في تمويل القرض يتقاسمان بمقتضاه الربح كما يقتسمان الخسارة، كما يعتبر هذا الإجراء ضروريا إذا كانت قيمة القرض كبيرة يخشى البنك التعرض معها لهزات عنيفة إذا ما واجه المقترض صعوبة للوفاء بما عليه من التزامات، وأخيرا يمكن للبنك أن يشترط عدم سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض، القرض من ذلك هو التعجيل حصول البنك على مستحقاته قبل تعرض العميل لظروف غير متوقعة قد تأثير على قدراته السداد².

3- أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمانية:

من البيانات والمؤشرات وذلك على النحو التالي³:

1-3

[illegible][illegible]

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32

¹ □□□□ □□ □□□□: موسوعة المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، مصر □ 2002 □ □ 403.

² بن صالح سامي: المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ما ستر في العلوم المالية، 2009-2010.

.63

³ سمر خطب : □□□□ □□□□ .183

- نسبة القروض غير المضمونة لإجمالي المحفظة.
- بيان عدد التركزات التي تبلغ 25% فأكثر من قاعدة الرأسمالية للبنك.
- بيان إجمالي التركزات التي تزيد عن 10% من القاعدة الرأسمالية إلى القوائم المالية.
- نسبة مخصص الديون الإجمالي التسهيلات غير المنظمة .
- نسبة التسهيلات غير المنظمة /إجمالي المحفظة.
- مخصص الديون المشتركة فيها/إجمالي القروض .
- العائد على إجمالي القروض.

4-3 بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة للنظر في تقرير المخططات.

- بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة مقابل تلك الضمانات.
- 5-3 الوقوف على أسباب تعثر الديون الغير منتظمة .

والهدف من هذه التقارير هو استخراج مجموعة مؤشرات تساعد إدارة البنك العليا في اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيفها إلى الحد الأدنى من المخاطر على أساس سليمة فضلا عن توفير قاعدة قوائم مالية.

المطلب الثاني: مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها:

إن المخاطر المصرفية كثيرة ومتعددة فإن بالإضافة إلى ما سبق ذكره بالنسبة للمخاطر الائتمانية وكيفية التحكم فيها وقياسها فإنه لا بد من الاهتمام بمخاطر السيولة من خلال مراقبة باقي أنواع المخاطر من بينها مخاطر السيولة .

1- مفهوم مخاطر السيولة:

تعتبر مخاطر السيولة مخاطر رئيسية ويتم تعريفها بطرق مختلفة من بينها:

1-1 الأصول قصيرة الاجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج ومن هذا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة¹.

2-1 ويقصد بالسيولة أيضا ما تحتفظ به المنشأة المالية من النقدية أو ما يتوافر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير².

3-1 تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة من النقدية أو الأصول قصيرة الاجل.

¹ طارق عبد العال حامد: القوائم المالية، ص 406.

² فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص 93.

2- أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة:

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس مخاطر السيولة تتمثل فيما يلي²:

1-2 $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{إجمالي الأصول}}$

2-2 $\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{مخزون النقد}}$

3-2 $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد + مخزون النقد}}$

4-2 $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{إجمالي الأصول}}$

5-2 $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد + مخزون النقد}}$

6-2 $\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{مخزون النقد}}$

7-2 $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{إجمالي القروض}}$

8-2 $\frac{\text{إجمالي القروض بالعملة الأجنبية}}{\text{مخزون النقد}}$

• $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد}}$

• قروض لقطاع الخدمات العامة والهيئات الاقتصادية.

• $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد}}$

• $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد}}$

9-2 $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{إجمالي القروض}}$

10-2 $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية}}$

• $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد}}$

• $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد}}$

المطلب الثالث: مخاطر أسعار الفائدة ومؤشرات قياسها .

1- مفهوم مخاطر أسعار الفائدة:

¹ $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد}}$ 59.

² سمير الخطيب: $\frac{\text{مخزون النقد}}{\text{مخزون النقد}}$ 253.

1-2 بالنسبة لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة:

2-2 بالنسبة لمخاطر التضخم:

3- مؤشرات قياس مخاطر أسعار الفائدة:

هناك عدة مؤشرات لقياس مخاطر سعر الفائدة منها:⁴

3-1 الأصول الحساسة إتجاه سعر الفائدة/ إجمالى الأصول.

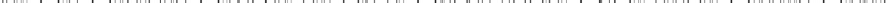
¹ طارق عبد العال حماد: □□□□ □□□□. 408.

2. إدارة المخاطر على مستوى البنك في صنع القروض، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات

[illegible]

⁴ سمیر خطیب، مرجع سابق، ص 258.

ينتج عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية والتي من شأنها أن تؤثر على القيم الحقيقية للقروض

2. 

٣. الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذا النوع من المخاطر نذكرها باختصار:

2-1 تنشأ مخاطر أسعار الصرف في وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة لإجمالي

2-2 تنشأ عن التحركات غير الموازية في أسعار الصرف .

3-2 المفتح العمليات الفورية والعملات الآجلة بأشغالها المختلفة والتي تدرج تحت المسمى بالمشتقات المالية.

[illegible]

المستخدم في قياس مخاطر الصرف وهي⁴:

3-1 المركز المفتوح في كل عملة/القاعدة الرأسمالية.

.26 ¹

² موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص 412.

³ سمي الخطيب، مرجع سابق، ص 259.

⁴ سمير خطيب: مرجع سابق، ص 259.

3-2 إجمالي المراكز المفتوحة/القاعدة الرأسمالية.

* إضافة إلى أنواع المخاطر السابق ذكرها هناك العديد من المخاطر المصرفية الأخرى والتي تتمثل فيما يلي:

1- **مخاطر التشغيل:** هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد البيانات الخيلية وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين¹:

1-1 المستوى الفني: المخاطر الفنية في: سيئة، وتتمثل المخاطر الفنية في:

- أخطاء في عملية تسجيل المعلومات.
- أوجه قصور في نظام المعلومات.
- أخطاء في معالجة البيانات.
- أخطاء في نقل البيانات من وإلى أجهزة التخزين.

2-1 المستوى التنظيمي: ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة ويمكن قياس مخاطر:

- إجمالي الأصول/المخاطر.

- المخاطر/المخاطر.

2- مخاطر السوق:

في ظل اقتصاد السوق تكون البنوك معرضة لمنافسة شديدة وفعالة مما يتطلب توفر إمكانيات مادية وبشرية كبيرة ومؤهلة لضمان بقائها وتطورها وبالتالي على البنوك انتقاء الإطارات الفنية القادرة على أداء مختلف أنشطة البنك وإتباع سياسات سليمة وفعالة في تعاملها مع مختلف الجهات².

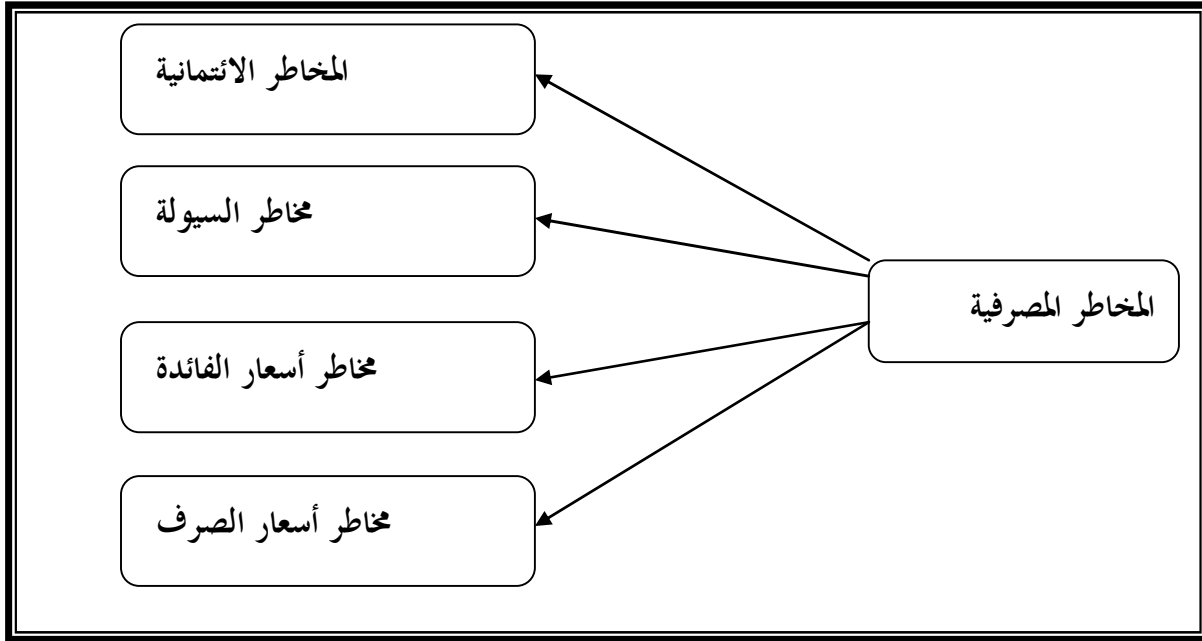
ويُقاس عدم الاستقرار بواسطة تقلبات السوق، ولإيجاد انحرافات مراقبة تحركات السوق الخاصة بقيم الأدوات يجب مزج التقلبات بالنواحي الحساسة في التغيير في القيمة الناتجة من تغير معين في المؤشر السوقي الأساسي وباستخدام كل من تقلبات المؤشرات.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 208.

² بن طالح سامي: المخاطر، ص 62.

المخاطر الائتمانية: هي المخاطر التي تواجهها البنوك نتيجة لتأخر أو عدم سداد القروض أو انخفاض قيمة الأصول الائتمانية. ¹

الشكل 03: يمثل المخاطر المصرفية الرئيسية



المصدر: بنك مصر، 2015.

جدول رقم 01: أنواع المخاطر المصرفية والمؤشرات المستخدمة في قياسها.

نوع الأخطار	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض/إجمالي - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض.

¹ بنك مصر، 2015: 205.

الفصل الثاني: إدارة وقياس المخاطر في البنوك التجارية

- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحققت ولم تسدد.	
- مخاطر السيولة - مخاطر الائحة/إجمالي الأصول . - مخاطر الائحة/إجمالي الأصول. - مخاطر الائحة/إجمالي الأصول.	
- الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/إجمالي الأصول. - الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/إجمالي الخصوم. - مخاطر الائحة/إجمالي الأصول.	
- المركز المفتوح في كل عملة/القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز /القاعدة الرأسمالية	
- حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول - التسيمة الأولى من رأسمال/إجمالي الأصول - القاعدة الرأسمالية/إجمالي الأصول	
- إجمالي أصول / إجمالي الأصول. - إجمالي الأصول/إجمالي الأصول.	

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الخامس: طرق التقليل من المخاطر.

تسعى البنوك التجارية في ظل مخاطر نشاطها إيجاد حلول وطرق تقلل من هذه الأخيرة فاستخدمت طرقاً مختلفة لتقليل المخاطر، ومن أهمها:

1 سياسة التنوع: إن التنوع في الاستثمارات يؤدي إلى تخفيض المخاطر ولكنه لا يؤدي إلى إزالة هذه المخاطر أو القضاء عليها. وتضع المصارف سياستها وضوابطها لتنوع استثماراتها والتي قد تشمل المجالات التالية:

1-1 الأوراق المالية التي يجوز للمصرف الاستثمار فيها وقيمة الاستثمار في كل نوع فتحدد الإدارة أنواع هذه الأوراق المالية من حيث كونها: أوراقاً مالية، أوراقاً استثمارية، أوراقاً خزانة، أو أوراقاً تجارية، كما أنها قد تحدد القطاعات الممكن الاستثمار فيها كقطاعات البنوك أو الخدمات أو الصناعة أو التأمين، أو قد تحدد الاستثمار في أوراق مالية محلية أو أجنبية.

2-1 مستوى جودة الأوراق المالية: فتحدد مستوى الجودة له علاقة مباشرة مع النسبة المقبولة من المخاطر فإذا لم يكن لدى المصرف استعداد لقبول مخاطر عالية فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية ذات الجودة العالية.

3-1 تواريخ الاستحقاق: فالمصارف تستثمر في الأوراق المالية ذات التواريخ المختلفة، فمثلاً قد تستثمر في الأوراق المالية ذات التواريخ القصيرة، أو في الأوراق المالية ذات التواريخ الطويلة، أو في الأوراق المالية ذات التواريخ المتوسطة.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة: المصارف الإسلامية، الطبعة 2006، ص 286-287.

القروض، وإحدى الطرق المعروفة والتي يستخدمها عدة مصارف في تنويع تواريخ الاستحقاق هي طريقة تدرج تواريخ الاستحقاق والتي تتضمن استثمار قيمة متساوية في السندات التي تستحق في 10 سنوات. لسندات التي استحققت تواريخها خلال تلك الفترة وشراء سندات أخرى بنفس القيمة تستحق بعد 10 سنوات.

ويجب أن تراعي البنوك المخاطر التي تواجهها في استثماراتها في الأوراق المالية. تتعرض لها هذه العوائد في الأوراق المالية التي يوجد ارتباط بين عوائدها، فكلما زاد الارتباط بين عوائد الأوراق المالية.

2_سياسة الوقاية من الخطر:

تلجأ المصارف عادة إلى اتباع سياسات معينة بهدف وقاية نفسها من مخاطر احتمال انخفاض أسعار الأوراق المالية التي تمتلكها، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار بعد 06 أشهر. وبنفس الوقت يتوقع في تلك الفترة أن يحتاج إلى سيولة لمقابلة احتياجاته، وحتى يجنب المصرف بيع أوراقه المالية بخسارة كبيرة في تلك الفترة، فإنه يعمل على وقاية نفسه (تأمين) من خلال شراء أوراق مالية أخرى. والتي تشمل بشروط * والتي تشمل بشروط.

خلاصة الفصل :

مما سبق ذكره نصل إلى أن البنوك التجارية هي أكثر المؤسسات مخاطرة في أداء نشاطها لتحملها مسؤولية استثماراتها في الأوراق المالية. ولديها، وبما أن البنك يعمل في محيط متغير فعليه أن يتفاعل مع هذا المحيط من خلال تحديد أنواع المخاطر المحيطة به وتتبعها إيجاد الحلول المناسبة لتفاديها والتقليل منها إلى أدنى حد لكي يتمكن من مواصلة نشاطه والتأقلم مع التغيرات.

* وعقود المشتقات: تعرف بالمشتقات المالية وهي أدوات مالية ترتبط بأداة معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الأسواق المالية.

الفصل الثاني: إدارة وقياس المخاطر في البنوك التجارية

تتبع البنوك التجارية إدارة المخاطر في البنك، من خلال تتبعها للهدف الذي أنشأت لأجله هذه المخاطر. بين العائد والمخاطرة وتحدد المخاطر التي تواجهها البنوك.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد تعرضنا لدراسة كاملة حول ربحية البنوك التجارية و مخاطر نشاطها و محاولة الربط بينهما ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى الدور الأساسي الذي يلعبه البنك في تحقيق الربحية.

و لتدعيم دراستنا قمنا بدراسة ميدانية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري

"وكالة شلغوم العيد" الذي اخترناه كمؤسسة في النظام البنكي الجزائري حيث تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول:عموميات حول القرض الشعبي الجزائري وكالة شلغوم العيد CPA 332

-المبحث الثاني:واقع الربحية و المخاطر بالقرض الشعبي الجزائري وكالة شلغوم العيد "332"

-المبحث الثالث:تحليل النتائج.

المبحث الأول:عموميات حول القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القطاع المصرفي في الجزائر منفردا بخصوصية معينة حيث يباشر أعماله في ظروف اقتصادية غير مستقرة مما ينعكس ذلك على أدائه، لذلك فان دراسة العوامل المؤثرة على استقراره يعد أمرا مهما و مفيدا لكشف عن درجة تأثيرها على الأداء المصرفي

المطلب الأول:نشأة القرض الشعبي الجزائري و تطوره

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1966/12/26 بالأمر 366/66 برأس مال يبلغ 15 مليون دج فورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية POPULAIRES BANQUES

-المصرف الشعبي التجاري والصناعي بالجزائر العاصمة(BPCIA)

-المصرف الشعبي التجاري و الصناعي لعنابه(BPCIAN)

-المصرف الشعبي التجاري لوهراڻ (BPCIO)

-المصرف الشعبي التجاري و الصناعي لقسنطينة (BPCIAC)

وكذا من طرف مؤسسات أجنبية :

-بنك الجزائر مصر سنة 1967 (BMAM-MISR)

-شركة مرسيليا للقرض (SMC) سنة 1972.

في 1985/04/30 انبثق عن(CPA)بنك التنمية المحلية (BDL) بموجب المرسوم 65/85.تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة و تحويل 550 موظف و إطار و 89000 حساب تجاري للزبائن.

طبقا للقانون الأساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة.فمهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية ،قطاع الصحة،قطاع الأدوية ، التجارة و التوزيع ،الفندقة و السياحة ،وسائل الإعلام ،الصناعات المتوسطة و الصغيرة و التقليدية.

و طبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر فان القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية و القرض هو المؤهل لقبض الودائع و منح القروض بمختلف أشكالها و المساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات و فتح الإعتمادات لحساب الغير ممنوحة من طرف مؤسسات مصرفية أخرى.

و بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كليا،و ابتداء من 1996 و بمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة ،وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية.

بلغ رأس مال البنك عند تأسيسه 15 مليون دج حيث شهد التطورات التالية:

الفصل الثالث:دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي: وكالة شلغوم العيد " CP 332 "

الجدول(02): تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري

السنة	مبلغ راس المال
1966	15 مليون دج
1989	800 مليون دج
1992	5.6 مليون دج
1994	9.31 مليار دج
1996	13.6 مليار دج
2000	21.6 مليار دج

المصدر : وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري.

و بعدما أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد و القرض تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد و القرض و أصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر .

و تتكون شبكة استغلال البنك من 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال.

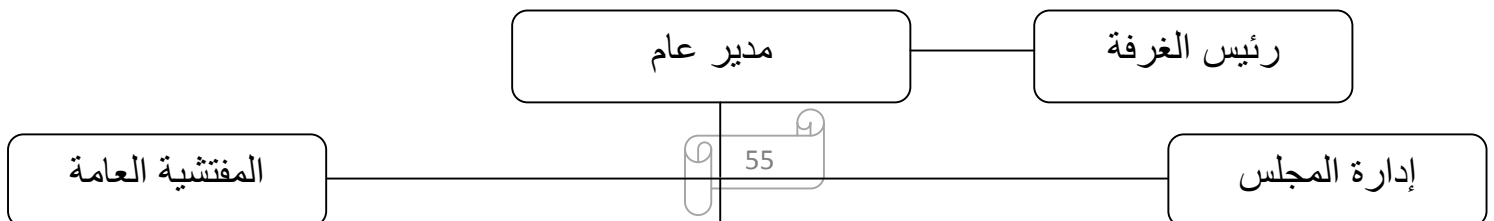
1- مفهوم القرض الشعبي الجزائري:

-تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب الأمر 67/75 الصادر بتاريخ 14 ماي 1967 برأس مال قدره 15 مليار دينار هدفه تمويل الحرفيين من المقاولين و قطاع المساحة و التعاونيات الغير زراعية من ميدان الإنتاج و التوزيع و المتاجرة و بصفة عامة المنشآت الصغيرة و المتوسطة كما يفرض أصحاب المهن الحرة و قطاع المياه و الري و يقوم بتقديم قروض استهلاكية بالإضافة إلى دوره كوسيط للعمليات المالية للأدوات الحكومية (السندات العمومية) و هو يعتبر ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر و قد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر العاصمة وهران،قسنطينة،عنازة، و الصندوق المركزي للقرض الشعبي ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية و هي :شركة مرسيليا للقرض المؤسسة الفرنسية و البنك و أخيرا البنك المختلط الجزائر مصر.

2-الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

لكل بنك هيكل تنظيمي خاص بما حيث يقوم هذا الأخير بتوضيح مهام كل موظف و تحديد مسؤولياته من اجل ضمان السير الحسن للوظائف المختلفة للبنك .

الشكل رقم (04):الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي: وكالة شلغوم العيد "CP 332"

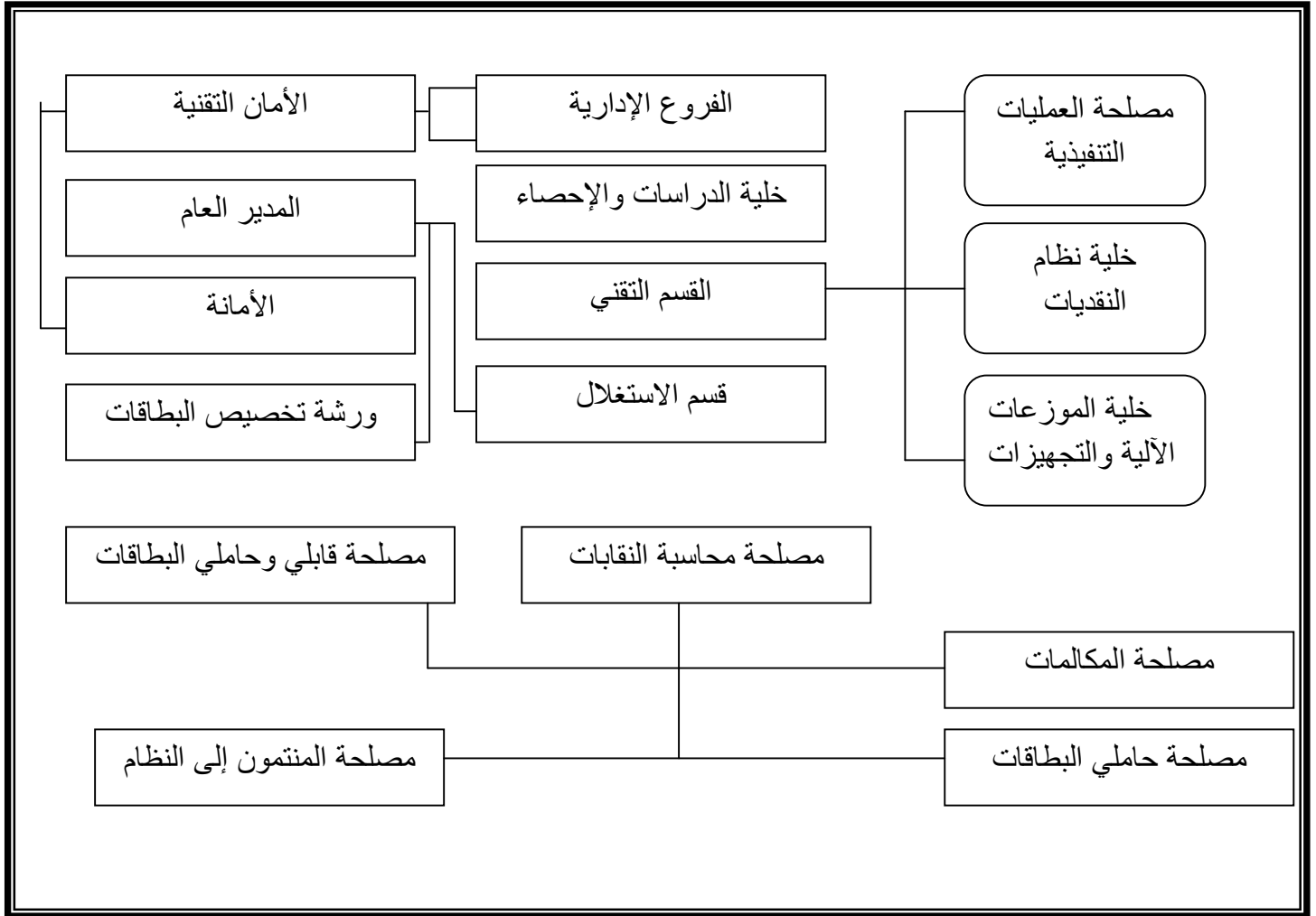
حيث يبلغ عدد الموظفين بالبنك من 4515 فردا من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس كبرى و تتوزع هذه الأرقام كما يلي:

الجدول رقم (03): موظفو البنك و أعدادهم:

الموظفون	العدد
إطارات عليا	390
إطارات متوسطة	941
خبراء	2288
أعوان	896

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الشكل رقم (05): تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية النقابات.



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

المطلب الثاني: تقديم وكالة شلغوم العيد رقم 332

في 31 جانفي 2007 الموافق ل 12 محرم 1428 قامت مجموعة الاستغلال بقسنطينة بفتح وكالة جديدة مقرها >> حي بن شيكو عبد الحميد << بشلغوم العيد "332" من طرف والي ولاية ميله المدير العام للقرض الشعبي الجزائري - السيد جلاب محمد-

يشرف على وكالة شلغوم العيد مسؤول أول، و تتمثل مهمته في السهر على السير الحسن للوكالة في جميع مجالات الاستغلال. و اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الوكالة و يساعده مساعد "نائب المدير" و تنحصر مهام هذا الأخير في استقبال الزبائن و جلبهم و العمل على تسهيل و تلبية رغباتهم. كما انه ينوب المدير في حالة غيابه في تسيير الوكالة بالإضافة إلى عدد من المسؤولين العاملين بالبنك كل حسب رتبته و وظيفته.

إلا أن وكالة شلغوم العيد "332" القرض الشعبي الجزائري تعتبر بنك من البنوك التجارية حيث تقوم بمعالجة كل المعاملات البنكية و المالية المقدمة من طرف المدير و من هذا نتطرق الى اعمال الوكالة حيث تقوم بمعالجة العمليات البنكية و المالية، و على وجه الخصوص استقبال ودائع الجمهور، و منح القروض بمختلف اشكالها، و تعبئة القروض و مجموع الخدمات البنكية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة شلغوم العيد "332".

1- وظائف وكالة القرض الشعبي الجزائري شلغوم العيد "332"

بنك القرض الشعبي الجزائري هو عبارة عن هيئة مالية حكومية مشكلت قانونا مؤسسة مالية عمومية برأسمال قدره 21000000000 دج و كغيره من بقية البنوك و الهيئات المالية يعتمد على جمع و تحصيل أموال من القطاعين العام و الخاص و الاستثمار بتقديم قروض طويلة و متوسطة الأجل، حيث تتمثل الوظائف الأساسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري في:¹

- تقديم قروض للحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة و الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة و قطاع المياه و الري.

تقديم القروض، السلفيات لقاء سندات عامة الإيرادات المحلية و تمويل الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية.

- تقديم القروض للأفراد.

- جمع الودائع.

- تحويل العملات.

- القيام بعمليات البناء و التشييد من خلال قروض متوسطة و طويلة الأجل.

¹ مصلحة التجارة الخارجية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي: وكالة شلغوم العيد "CP 332"

و تتجسد الوظائف الأساسية السابقة لوكالة القرض الشعبي الجزائري شلغوم العيد "332" باعتبارها من النوع الأول من المصالح التالية:

1-1 مصلحة الصندوق: تقوم بالوظائف التالية.

- التحصيلات بأنواعها.
- عمليات السحب و الدفع.
- عمليات التحويلات المالية.
- عمليات المقاصة و المحفظة.

2-1 مصلحة القروض: تقوم بالمهام التالية:

- دراسة القروض و تحليلها.
- المتابعة الإدارية و القضائية للقروض البنكية

3-1 مصلحة التجارة الخارجية: و تقوم بالوظائف التالية.

- عمليات السحب و الدفع بالعملة الصعبة.
- التحويلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التجارة الخارجية من تصدير و استيراد.
- تسيير القروض الخارجية.

4-1 مصلحة الإدارة: تؤدي المهام التالية:

- توفير متطلبات المستخدمين.
- القيام بكل العمليات اتجاه مصلحة الضرائب و المصالح الاجتماعية.
- تسيير موارد الوكالة.

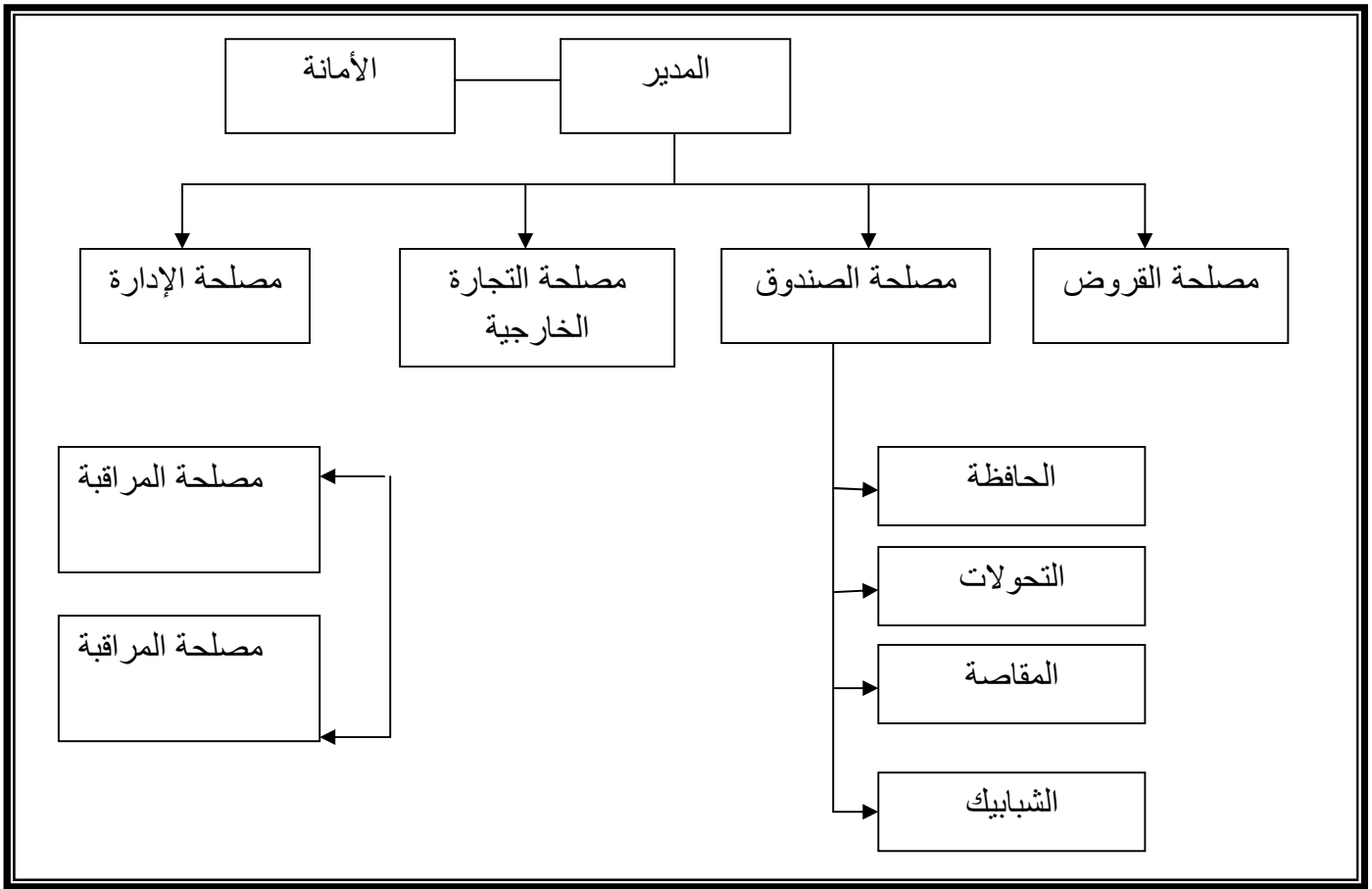
5-1 مصلحة المراقبة: وظائفها:

- مراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى مراقبة يومية و دقيقة
- إضافة إلى السكرتارية و المدير.

2/ الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري شلغوم العيد:

باعتبار البنك مؤسسة كغيره من المؤسسات فلديه هيكل تنظيمي يتمثل في مجموعة من المصالح و عددها خمسة و كل مصلحة لها دورها الخاص و الفعال، ومن بين المصالح الرئيسية للبنك نجد: مصلحة الصندوق، مصلحة المراقبة، مصلحة القروض و المصلحة القانونية و التي يمكن عرضها في الهيكل المقابل:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري لوكالة شلغوم العيد.



المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري "332"

2/ موارد وكالة القرض الشعبي الجزائري شلغوم العيد "332"

تتمثل موارد الوكالة في مختلف الحسابات:

2-1- حسابات الشيكات الخاصة: هي الحسابات التي يفتحها العميل في فرع الوكالة أو في فرع بنك آخر.

تتمثل هذه الحسابات في: "حسابات الشيكات الخاصة"، "حسابات الشيكات الخاصة"، "حسابات الشيكات الخاصة".

2-2- حسابات الأجل: هذا النوع من الحسابات لا يجوز السحب منه إلا بعد انتهاء أجله.

تتمثل هذه الحسابات في: "حسابات الأجل"، "حسابات الأجل"، "حسابات الأجل".

2-3- الحسابات الجارية: هي الحسابات التي يفتحها العميل في فرع الوكالة أو في فرع بنك آخر.

يخصم المعاملات التجارية و المالية، حيث لا تفرض على العميل فوائد و توجد حسابات تقدم الى المؤسسات العمومية "حسابات الجارية".

2-4- اذونات الخزينة: هي عبارة عن سند قصير يصدر عن الخزينة العامة، حيث تتعهد فيها بتسديد قيمتها في فترة لا

تتجاوز تسعين يوما، تحتفظ البنوك التجارية بجزء كبير من احتياطاتها و الاختيارية في شكل اذونات الخزينة خاصة في

2-5- حسابات مختصة في السكن: هي الحسابات التي يفتحها العميل في فرع الوكالة أو في فرع بنك آخر.

تتمثل هذه الحسابات في: "حسابات مختصة في السكن"، "حسابات مختصة في السكن"، "حسابات مختصة في السكن".

2-6- حسابات الادخار: تتمثل في دفاتر التوفير.

3/ استخدامات الوكالة "332"

تتمثل استخدامات الوكالة "332" في القروض بصفة عامة و هي:

3-1- قروض قصيرة الأجل: هي القروض التي يفتحها العميل في فرع الوكالة أو في فرع بنك آخر.

عقد القرض "عقد الاتفاق" بالإضافة إلى إعادة المبلغ الأصلي للقرض في نهاية المدة التي لا تتعدى السنتين و هي وديعة جارية تتلاءم من حيث طبيعتها و مدتها مع العمليات التي يقوم بها طالبوا هذه القروض و ذلك من اجل مواجهة الطلبات إلى

3-2- تسبيقات مضمونة: هي القروض التي يفتحها العميل في فرع الوكالة أو في فرع بنك آخر.

3-3- قروض عقارية: هي القروض التي يفتحها العميل في فرع الوكالة أو في فرع بنك آخر.

3-4- قروض استهلاكية: هي القروض التي يفتحها العميل في فرع الوكالة أو في فرع بنك آخر.

¹ مصلحة التجارة الخارجية.

3-5-قروض الاستثمار متوسطة الأجل:هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات التي لا تقل مدتها عن السنتين و لا تزيد مدتها

يسعى القرض الشعبي الجزائري من خلال مهامه و نشاطاته العديدة الى كسب ثقة الزبائن و المتعاملين الاقتصاديين كما يحرص على الرقابة التقنية و المالية لهيئات الضمان التعاوني التي له بالالتزام بالضمانات لتشجيع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و

المبحث الثاني: قياس مؤشرات الربحية

تهدف المصارف التجارية إلى تعظيم ثروة الملاك ،وتحقيق هذا الهدف يعتمد على قدرة المصارف على تحقيق أقصى عائد ممكن من مواردها .

المطلب الأول: قياس مؤشر العائد على الموجودات (ROA)

هو مقياس شمولي عام يقيس كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الموجودات. وهو يعبر عن الربحية كونه يوضح العلاقة بين العمليات و الموجودات التي ساهمت في توليده ويمكن استخراجها وفق المعادلة التالية :

$$(ROA): (\text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{إجمالي الموجودات}) \times 100\%$$

جدول رقم:04 العائد على الموجودات (ROA)

السنة	1	2	(3)=(2)/(1)	الحسابي
	صافي الربح قبل الضريبة	إجمالي الموجودات	(ROA)	
2006	1066917110	487859577076	0.21%	
2007	4592589781	534415740763	0.85%	
2008	4391383635	724544363830	0.60%	
2009	4628610593	778966173728	0.59%	
2010	16835208	814741123	2.06%	
2011	17413714	99036024	1.7%	1%

المصدر: بنك القرض الشعبي

البيانات مأخوذة من التقرير السنوي 2011

منخفضا حيث ان مؤشر العائد على الموجودات (ROA) للقرض الشعبي البدلي في سنة 2006 هو 0.21%

في سنة 2008 هو 0.60% في سنة 2009 شهد ارتفاعا نسبة 2.06% في سنة 2010 إلى 2.06%

البنك حقق عائدات جيدة في 2010، ليعود الانخفاض بنسبة 1.7% في 2011. (ROA) في الفترة 2006-2008 يرجع إلى صافي الربح الذي نما خلال الفترة نفسها وإن التراجع خلال الفترة 2009 في صافي الربح الذي ارتفع كذلك زيادة في متوسط الموجودات لا حظنا نمو خلال الفترة 2010 ويعود ذلك إلى زيادة صافي الربح ثم عاد للانخفاض سنة 2011 بسبب انخفاض صافي الربح قبل ضريبة .

المطلب الثاني: قياس مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) :

يعتبر هذا المؤشر أداة مناسبة للحكم على قدرة البنوك التجارية على تعظيم ثراء مملكتها حيث يقيس هذا المعدل مقدرا ربحية الملاك نتيجة استثمار أموالهم في أسهم المصرف فهذا المعدل يقيس العلاقة بين صافي الربح قبل الضريبة وبين حقوق الملاك و

الربح قبل الضريبة. ربح الغير موزعة.

ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة التالية:

$$(ROE) = (\text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{رأسمال الملاك}) \times 100\%$$

الفصل الثالث:دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي: وكالة شلغوم العيد " CP 332 "

جدول رقم 05: الميزانية الموحدة.

الوسيط الحسابي	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة البند
	17413714	16835208	4628610593	4391383635	4592589781	106691710	1_ صافي الربح قبل الضريبة
	81322341 48000000 19901727 164860 13255754	86322461 48000000 9513732 15920734 12887985	7695905241 2930000000 0 1918873475 1592591121 0 1128125927 9	60835446494 29300000000 19188734752 15936078893 10121931129	6083544649 4 2930000000 0 5477436472 1593607889 3 1012193112 9	42320135329 49300000000 5082330216 35680007 790125106	2_ حقوق الملكية : أرباح غير موزعة
14,43	21 %	19%	29,4%	7,2%	7,5%	2,5%	ROE

المصدر: من إعداد الطلبة .

البيانات الواردة في الجدول رقم 06:

البيانات الواردة في الجدول رقم 06 (ROE) للفترة (2006-2009) مع إلقاء الضوء على صافي الربح الذي نما خلالها في
الفترة (2010, 2011) فيرجع إلى تراجع نمو صافي الربح في الوقت
التي كانت البيانات تتراجع.

المبحث الثالث: : قياس مؤشرات المخاطر:

تعتبر مخاطر الائحة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية لذلك ارتأينا أن نقوم بحساب وتحليل
: الأخطار الائحة

المطلب الأول: قياس مؤشر مخاطر رأس المال:

يتضمن خطر رأس المال تأثير حقوق الملكية بإجمالي الموجودات الائحة.

البيانات الواردة في الجدول رقم 06:

مخاطر رأس المال: (البيانات الائحة / إجمالي الموجودات) X 100 %.

جدول رقم 06: قياس مخاطر رأس المال.

البيانات	1	2	(3)=(2)/(1)	الحسابي
2006	42320135329	48785977076	86%	
2007	60835446494	534415740763	11%	
2008	60865446494	72454436830	8.4%	
2009	75695905241	778966173728	9%	
2010	86322461	824741123	10%	
2011	81322341	990360624	8.2 %	4.2

المصدر: : البيانات الائحة.

البيانات الواردة في الجدول رقم 06:

إن معدل خطر رأس المال للقرض الشعبي الائحة 86% إلى 8.4% بين 2006-2008 [2008-2006]
ثم ارتفع خلال نسبي [2010_2009] 9 % إلى 10% غير أنه انخفض مجددا بنسبة 8,2 بين 2011
ذلك بسبب انخفاض كل من إجمالي الائحة.

المطلب الثاني: قياس مؤشر المخاطر الائتمانية.

هو قياس يقيس درجة الخطورة التي يحدثها العملاء عند تخلفهم أو عجزهم عن الوفاء بالالتزامات قيم استخدام استخ
اقتراحات وقائية لحماية البنك من تلك المخاطر وتحسب كالتالي:

$$\text{معدل مخاطر الائتمانية} = \left(\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} \right) \times 100\%$$

جدول رقم (07): قياس مؤشرات المخاطر الائتمانية

الوسط الحاسي	(1)	(2)	(1)+(2)=(3)
2006	3542856334	854296717098	0.41%
2007	3328665900	842472597883	0.39%
2008	4137220222	1001356011623	0.40%
2009	5676659658	656074025555	0.85%
2010	4590567	692886148	0.66%
2011	5427778	882801732	0.61%
0,54			

البيانات مأخوذة من التقرير السنوي 2011

معدل مخاطر الائتمانية للقرض الشعبي البلدي عين الدراسة قد انخفض من سنة 2006- إلى 2007 ويعود ذلك إلى انخفاض
في كل من أعباء القروض وإجمالي الأصول. 2008 غير أنه انخفض في السنتين الأخيرتين محل الدراسة
(2010_2011) ويعود سبب ذلك إلى تراخي إجمالي القروض في سنة 2011 مقارنة مع السنة التي قبلها.

المطلب الثالث: العلاقة بين مؤشرات الربحية ومؤشرات الخطر .

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى دراسة العلاقة بين كل من العائد على حقوق الملكية ومخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية
والعلاقة بين العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال والمخاطر الائتمانية .

جدول رقم (08): اختبار علاقة (roe) ب (c.risk)

ROE	R	sig (two-tailed)
c.risk	0,34	*0,000

* $p < 0.05$ indicates significance at the 5% level.

- اختبار (08) بين مؤشرات الربحية (roz) ومخاطر رأس المال (c.rish) أظهرت علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية (R=0,34) والتي بلغت (0,000) والتي هي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة 0,05.

جدول رقم (09): اختبار علاقة (ROE بcredit.risk)

ROE	R	(sig)(القيمة)
credit.risk	-0.51	*0,000

* <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05

المتغير (credit.risk) <roe <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 (09) <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05

وذلك باستناد إلى قيمة R التي بلغت -0.51 (0.000) والتي هي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة 0.05.

جدول رقم (10): اختبار علاقة (ROA بc.risk)

ROA	R	(sig)(القيمة)
c.risk	0.11	0.061

المتغير c.risk <ROA <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 10 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05

التي بلغت (0.11) و التي كانت غير معنوية حيث بلغت sig 0.061 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة 0.05.

جدول رقم (11): اختبار العلاقة بين (ROA بcredit risk)

ROA	R	Sig (القيمة)
Credit risk	0,43	0,000

المتغير Credit risk <ROA <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 11 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05

R التي بلغت 0,43 و التي كانت غير معنوية حيث بلغت Sig 0,000 التي هي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة 0,05.

جدول رقم(12): اختبار العلاقة (risk, profitability)

profitability	R	(sig)(القيمة)
risk	0.37	0.000

المتغير profitability <risk <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 12 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05 <0.05

إلى قيمة R التي بلغت (0.37) والتي كانت غير معنوية حيث بلغت sig 0.000 والتي هي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة 0.05.

الخاتمة

الخاتمة:

تعالج إشكالية الموضوع واقع ربحية البنوك التجارية في ظل المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها اخذ بعين الاعتبار القرض الشعبي الجزائري (CPA) كدراسة حالة، فتحقيق ربحيتها أصبح سببا جوهري يساهم في تطور الاقتصاد الوطني ونظرا لمحاولة الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركود و تنشيط حركته. فقامت باللجوء إلى تحليل مؤشرات ربحيتها وتنسيقها بمؤشرات المخاطر التي تواجهها.

و يمكن القول أن تحقيق الربحية في البنوك التجارية يتحدد بوضع إستراتيجية تضمن الوصول إلى هدفها من جهة و تطور اقتصاد الدولة من جهة أخرى، كما أن نجاح هذه الإستراتيجية في ظل بيئة تتصف بالتغيرات المستمرة مما يتطلب دراسة تحليلية لمختلف مخاطرها و ذلك للوصول إلى غايتها في تحقيق أكبر عائد

1- اختيار الفرضيات:

- ان البنوك التجارية تتأثر ربحيتها بعوامل داخلية تتعلق بالمصارف نفسها كإدارة المصرف و عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بها كالمنافسة و هذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية
- يقاس أداء البنوك بمجموعة من المؤشرات منها مؤشرات الربحية (العائد على الموجودات) و مؤشرات الخطر (مؤشرات رأس المال).
- تمحورت المخاطر التي تواجه البنوك التجارية مخاطر السيولة، مخاطر ائتمانية و مخاطر رأس المال و مخاطر تشغيلية.
- توجد علاقة موجبة و طردية بين العائد و الخطر إلا انه في بعض الأحيان تتولد علاقة عكسية بينهما.

2- نتائج البحث :

بناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري و تحليل مالي و اقتصادي فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تأثر الأداء المصرفي بالأوضاع الاقتصادية.
- إن صافي فوائد حقوق الملكية تساهم في تحقيق ربحية المصارف التجارية المقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
- يتأثر خطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية.
- يعتبر عمر المصرف مؤشر معنوي يساهم في تنمية الربحية و تطورها.
- تساهم سمعة المصرف في جذب العملاء و كسب ثقتهم و بالتالي تحقيق أكبر عائد ممكن.
- إن التنوع في الاستثمارات يؤدي إلى تخفيض المخاطر إلا انه لا يؤدي إلى إزالتها أو القضاء عليها.
- تلجأ المصارف التجارية إلى إتباع سياسات متنوعة لتقي نفسها من المخاطر التي تواجهها.

- ن نمو الربحية في المصارف التجارية يؤدي إلى تحسين كفاءتها المالية و العمل على تحقيق تطور اقتصادي.

3-توصيات البحث:

من خلال ما توصلنا إليه في هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد على تحسين و تحقيق
الفعالية في البنوك التجارية:

- تحديد أهداف و استراتيجيات بدقة ووضوح.
- إدخال مختلف عوامل التطور التكنولوجي في عمل البنك بما يساعدها على تحسين خدماتها المقدمة للزبائن.
- تقديم تسهيلات لجلب عدد اكبر من العملاء.
- قياس فعالية النشاطات التي تقوم بها البنوك التجارية و ذلك بالتركيز على نقاط الضعف و القوة.
- تخفيض التكاليف الكلية التي يتحملها المصرف شريطة أن لا يتسبب ذلك في إضعاف المركز المالي و السيولة.
- محاولة الرفع من مؤشرات العائد الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري و تحسين إستراتيجية سير الأموال و تحسين الأداء.
- من الأفضل للبنك توظيف عمالة إضافية بما أن عنصر العمل يحقق ربحية متزايدة.

و بذلك تعتبر سياسة تحليل النتائج الإحصائية المتحققة من خلال دراستنا من ابرز الطرق التي تستخدمها البنوك التجارية من
اجل تحقيق ربحية عالية.

4-أفاق البحث:

نظرا لما يتضمنه أي بحث علمي من معلومات إلا أنه لا يخلو من النقائص بالرغم من المجهودات المبذولة في محاولة شمل مختلف
عناصر البحث، فإنه يعتبر أرضية تمهيد لبحوث لاحقة و من هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض المواضيع من شأنها أن تكمل جوانب

أخرى من هذه الدراسة من بينها:

- تحليل ربحية البنوك التجارية من الناحية الإحصائية.
- السيولة في المصارف التجارية و البنوك و ربحية البنك.
- التطورات التكنولوجية و انعكاساتها على ربحية البنوك التجارية.

ملخص باللغة العربية :

تسعى البنوك التجارية باعتبارها من أهم المؤسسات المالية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين وذلك من

خلال تعظيم ثروتهم وزيادة القيمة السوقية أسهمهم وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والتنفقات الكلية

وتتحقق إيرادات البنك نتيجة عملية الإقراض والاستثمار التي يقوم بها نظير خدماته المختلفة البنك على الودائع

وتواجه المصارف التجارية في تحقيق ذلك العديد من المخاطر إضافة إلى العديد من العوامل التي من شأنها

التخفيض من ربحية البنك مثل المخاطر الائتمانية ، مخاطر السيولة ، إضافة إلى العديد من العوامل التي يتفاوت

تأثيرها على هذه الربحية سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة، "سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ،

فالإدارة الجيدة للمخاطر تساهم بشكل فعال في تحقيق عجلة التنمية الاقتصادية إضافة إلى النظام المالي السليم

والمستمر والمدعوم بإدارة جيدة للاقتصاديات الكلية والتنظيم الحذر تمثلان وسيلتان لا غنى عنها لتحقيق الربحية.

ملخص باللغة الفرنسية :

Les banques commerciales sont considérées comme l'une des institutions financières plus importantes qui cherchent à obtenir plus de profit que possible pour gagner la satisfaction des actionnaires et donc en maximisant leur richesse et en augmentant la valeur marchande de leurs actions et c'est le résultat de la différence entre les recettes totales et les dépenses totales

Et ces recettes des banques sont terminées grâce au processus de prêt et des actions d'investissement par ces différents services d'un côté ses dépenses se distinguent de deux catégories : des dépenses administratives ou des dépenses opérationnelles

Aussi les intérêts versés par les banques sur les dépôts et les banques confrontent à des nombreux risques sur les dépôts et les banques confrontent à des nombreux risques qui peuvent causer la rentabilité réduite : la réduction de la rentabilité

En plus des nombreux facteurs qui ont une incidence variable sur la rentabilité, soit des facteurs relatifs à l'environnement : politique, sociale et économique

ou relatives aux dépenses telles que : liquidité, rendement des capitaux propres rendements des actifs

La bonne administration des risques contribue efficacement à la réalisation du développement économique

En plus le système financier solide et stable soutenu par l'administration exacte des économies globales et la réglementation rigoureuse sont des méthodologies indispensables pour la réalisation de la rentabilité

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. إتحاد المصارف العربية: إدارة أصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي ، 2002.
2. أسامة عزمي سلام وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط4، 2011.
3. حسن عطا غنيمك دراسات في التمويل، الطبعة 1، 1999.
4. حمزة الزبيدي: إدارة المصارف، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة1، 2002.
5. حناوي صالح عبد السلام: المؤسسة المالية، البورصو والبنوك التجارية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2000.
6. خالد وهيب الراوي: إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة لنشر والتوزيع عمان، الطبعة 1، 2009 .
7. دريد كامل الشبيب: إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2010.
8. رمضان زياد: الإدارة المالية في شركات المساهمة، مطبعة الصفدي، عمان، الطبعة 1، 1998.
9. زياد رمضان ومحفوظ جودة: إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة 3 .
10. سامر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2009.
11. سامي عفيفي حاتم: التأمين الدولي، الدار المصرفية اللبنانية، لبنان، الطبعة 1، 1986.
12. سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر وإدارة المخاطر بالبنوك، دار المعارف الإسكندرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة 2، 2008.
13. شاكر نبيل: التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، مكتبة عين الشمس القاهرة، الطبعة 2، 1998.
14. طارق حماد عبد العال: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 1، 1999 .
15. طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007.
16. طارق عبد العال حماد: دليل المستثمر في بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 .
17. طارق عبد العال: موسوعة المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، مصر 2002.

18. طلعة أسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة 1.
19. عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي: الإدارة المالية المتقدمة، دار زوري للنشر و التوزيع، عمان الطبعة 1، 2009.
20. علاء فرحان طالب وفاضل راضي الغزالي: إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1، 2009.
21. فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري: إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دائر وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة 4، 2008، ص 165.
22. محمد سعيد سلطان: إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع الإسكندرية، الطبعة 1، 2005.
23. محمد سويلم: إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية دار الجليل، القاهرة الطبعة 1، 1998 .
24. محمد علي العامري: الإدارة المالية ، دار المنهاج للنشر والتوزيع الطبعة 1، 2008.
25. محمد قاسم خصاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر الناشئون والموزعون، عمان، الطبعة 1، 2011.
26. محمد مطر: إدارة الإستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة 4، عمان، الأردن، 2006.
27. محمود محمود خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة 1، 2010.
28. مفلح عقل: مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الطبعة 1، 1989.
29. منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي، الأردن، الطبعة 3، 2010.
30. هيام وليد، وخربوش حسني: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد 16، عدد 2.

الرسائل العلمية:

31. الأسدي عبد الحسين: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة كربلاء، العراق، 2005.

32. باسل جبر حسن أبو زعيتر: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة - مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2006.
33. بن صالح سامي: المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ما ستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2009، 2010.
34. بن مالك عمار: المنهج الحديث للتحليل المالي أساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011.
35. جعيدري عبد النور وآخرون : إدارة المخاطر على مستوى البنك في صنع القروض، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، 2007.
36. ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إدارة العمال، الجامعة الإسلامية ، غزة 2007.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

37. Bodie,zvi alexikane, alan, vorcuse, investments hthed mc,crawhill 2001.
38. Bodie,zvi alexikane, alan, vorcuse, investments hthed mc,crawhill 2001.
39. Brighan eugene f.phlindt micheal. financiol mangemen theory and practiarr Donnelly Willard 11thedition 2005.
40. Carry bahaédar : risk,based internet auditing, may 2002
41. Howells peter, Bain Keith (funaail markets and institution) 3thed prentice hall 2000.
42. Rao.ks remesh financiol mangement and 2 rd mac milton pub.1992p(296).
43. Ross, stephen « finacial tals of couporate financial 4thed Irwin me. Graw-hill.1998.
44. The finqncqil services ;ound tqblem guiding in risk ;qnqge;entm for usm co;;qrcqil bqns 1998mp5.
45. Weston .j gred basely, Scott of Brigham of .Eugene essenliails of managerial finance mthied the Dryden press 1996 .